

مشاركة المواطنين في تطوير الموازنات

إعداد



مركز تمكين للمشاركة والمساواة



معهد نيسان للوعي الديمقراطي

مركز ذر للتنمية



تصميم

كريم عيد العنّي
سؤدد علي محمد



المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	المحتويات	١
٢	المقدمة	٣
٣	المنهجية	٥
٤	عرض وتحليل نتائج الاستبيان / العام	٧
٥	المؤشر الأول	١٠
٦	المؤشر الثاني	١٤
٧	المؤشر الثالث	١٧
٨	الاستنتاجات	٢١
٩	التوصيات	٢٣
١٠	عرض وتحليل نتائج الاستبيان / البصرة	٢٥
١١	المؤشر الأول	٢٨
١٢	المؤشر الثاني	٣١
١٣	المؤشر الثالث	٣٤
١٤	الاستنتاجات	٣٨
١٥	التوصيات	٤٠
١٦	عرض وتحليل نتائج الاستبيان / ذي قار	٤٣
١٧	المؤشر الأول	٤٦
١٨	المؤشر الثاني	٤٩
١٩	المؤشر الثالث	٥٢
٢٠	الاستنتاجات	٥٦
٢١	التوصيات	٥٨
٢٢	عرض وتحليل نتائج الاستبيان / المثنى	٦١
٢٣	المؤشر الأول	٦٤
٢٤	المؤشر الثاني	٦٧
٢٥	المؤشر الثالث	٧٠
٢٦	الاستنتاجات	٧٤
٢٧	التوصيات	٧٦





المقدمة

تكتسب الموازنات المالية العامة والمحلية أهميتها من كونها التعبير المالي عن السياسات الاقتصادية التي تنتجها الحكومات لتحقيق أهدافها، وهي من أهم القوانين التي يقرها مجلس النواب العراقي، كما جاء في الدستور العراقي ٢٠٠٥ المادة ٦٢/ أولاً: لا يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي الى مجلس النواب لإقراره.

فالموازنات ترسم توجهات البلد الاقتصادية / الاجتماعية وما تعكسه هذه التوجهات من تأثيرات على مصالح الناس ومخط حياتهم لذا من الضروري ان يكون المجتمع على بينه من الإيرادات المالية للحكومة ومصادرها، وكيفية إنفاقها.

أي يتوجب تكريس قواعد الشفافية في اعداد الموازنات وتنفيذها، والاحتكام الى النصوص القانونية المتعلقة بالإدارة المالية، فضلاً عن ترسيخ حق المواطن في الوصول الى المعلومات المالية من خلال سن قانون يوحد هذا الحق.

ان الشفافية والمشاركة في وضع الموازنات والرقابة على تنفيذها شرط أساس من اجل ديمقراطية الحياة الاقتصادية واستقرارها، ولها انعكاسات إيجابية على مستوى تعزيز ثقة المواطن بحكومته ودوائرها المالية، وضبط توجه السياسات الاقتصادية صوب التنمية المستدامة، وتقديم خدمات ذات جودة عالية، فالحكومات التي تتمتع بمزيد من الشفافية أثناء مراحل الموازنة كافة يكون أدائها المالي أفضل وتنخفض مستويات الفساد، وترتفع معدلات النمو الاقتصادي وتنخفض مستويات الاضطرابات الاجتماعية.

ومعرفة مدى التزام الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بقواعد الشفافية، وإتاحة الفرص لاطلاع المواطنين على الموازنات ووثائقها المالية ومستوى المشاركة في اعدادها الذي يرسخ الشفافية، تم اطلاق استمارة استبيان تستهدف ثلاث محافظات (البصرة، ذي قار، المثنى)، اذ كشفت نتائج الاستبيان ان أداء الحكومات ليس جيداً من حيث إمكانية الحصول على المعلومات وانعدام المستندات المالية العامة المتاحة للجمهور، أي ان الموازنات في ادنى مستوياتها، فضلاً عن تقليص فرص مشاركة الجمهور ومنظمات المجتمع المدني في كل مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة، مع الرقابة المحدودة للسلطة التشريعية والدوائر الرقابية المختصة على الإنجاز وكفاءة الانفاق. ولخص تحليل نتائج الاستبيان الى جملة من التوصيات منها:

- الحرص على الالتزام بما جاء في الدستور العراقي ٢٠٠٥ / المادة (٢٠)، وتطبيق ما جاء من نصوص قانونية تتعلق بشفافية الموازنات في قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ الفصل العاشر، وفي قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المادة ٧ / الفقرة الخامسة، وتنفيذ آلية التعاون المشترك مع المنظمات الغير حكومية التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء في كانون الثاني ٢٠١٩ لما لهذه الآلية من أثر إيجابي في تعزيز الشفافية والمشاركة والثقة في الحكومات المحلية.
- أشراك منظمات المجتمع المدني في جميع مراحل اعداد الموازنات وتنفيذها.
- تفعيل الدور الرقابي بالسلطة التشريعية والدوائر الرقابية المختصة على تنفيذ الموازنة وكفاءة الانفاق على القطاعات الإنتاجية والخدمية كافة.





المنهجية

أ- المقدمة:

صممت استمارة الاستبيان بمشاركة مجموعة من كوادر المنظمات الثلاث (مركز تمكين للمشاركة والمساواة - مركز ذر للتنمية - معهد نيسان للوعي الديمقراطي) في محافظات (البصرة - ذي قار - المثنى) وتم عرضها على عدد من المختصين في صناعة استطلاعات الرأي، والتي تضمنت خمسة اقسام:

الأول: معلومات عامة عن المستجيب (نوع الجنس - التحصيل الدراسي - الفئة العمرية - طبيعة العمل).

الثاني: المعلومات العامة عن الموازنة العامة للدولة.

الثالث: تقييم الانفاق الحالي.

الرابع: مطالب لترتيب اولويات الانفاق.

الخامس: مشاركة المواطنين في اعداد ومراقبة تنفيذ الموازنة.

نُفذ الاستطلاع خلال الفترة ٢٠٢٠/١/١ ولغاية ٢٠٢٠/٧/١٥ ووزع بطريقتين، الاولى ورقية على الفئات المستهدفة والثانية الكترونية وتمت عملية جمع البيانات وإدخالها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (IBM SPSS Statistics - version 23).

ب- الفئة المستهدفة:

يستهدف الاستبيان المواطنين في محافظات (البصرة - ذي قار - المثنى) ، الذكور والاناث ابتداءً من عمر ١٨ سنة وحسب تحصيلهم الدراسي (اقل من اعدادية - دبلوم وبكالوريوس - دراسات عليا) سواء يعملون في القطاع العام موظفين او متقاعدین وكذلك العاملين في القطاع الخاص والطلبة ومن ليس لديه اي عمل.

معامل الصدق والثبات:

- Reliability Statistics
- Cronbach's Alpha
- 0.670

ت- حجم العينة

• **مجتمع البحث:** المواطنین العراقيين في المحافظات الثلاث (ذي قار - المثنى - البصرة) ذكورا واناثا من يبلغون من العمر ١٨ سنة فأكثر.

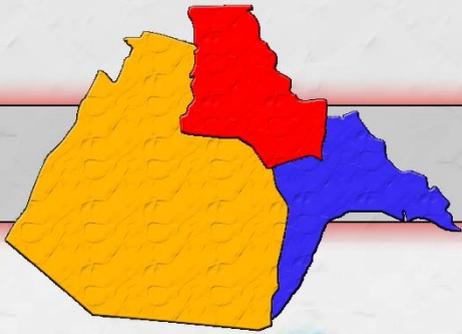
• **حجم العينة:** بناءً على محددات اختيار عدد الافراد ضمن مجتمع البحث (مقدار الوقت المتوفر لدى الباحث - إمكانية الباحث العلمية والمادية - مدى التجانس أو تباين خصائص المجتمع الأصلي المطلوب التعرف عليه - درجة الدقة المطلوبة في البحث ومستواه وغاياته) وبمعرفة عدد السكان لكل محافظة من هم اعمارهم تساوي واكبر من ١٨ سنة وبتطبيق معادلات كل من (هيربرت اركن - ريتشارد جيجر - روبرت ماسون) جُدد ان عدد العينة المطلوب الوصول اليه هو بحدود ٣٨٠ فرد لكل محافظة ، وعليه تم تخصيص ٤٠٠ نسخة استبيان لكل محافظة بواقع (٢٠٠ نسخة ورقية) ومثلها الكترونياً.

وبعد التوزيع تم جمع الاعداد التالية:

الالكتروني ٨١٨ / الورقي ٥٢٢ = ١٣٤٠



عرض و تحليل نتائج الاستبيان



العام

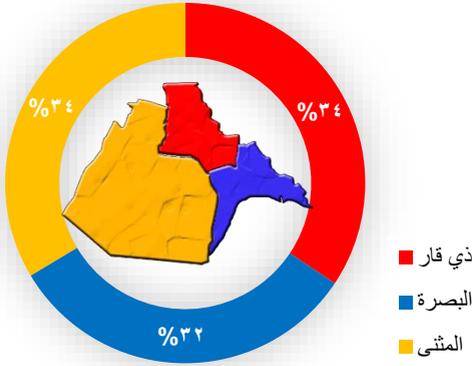






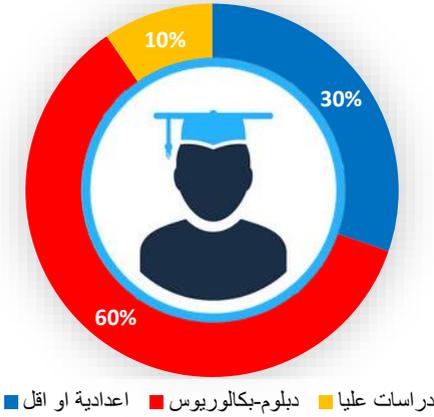
يتضح

النسبة المئوية للمبحوثين حسب المحافظة

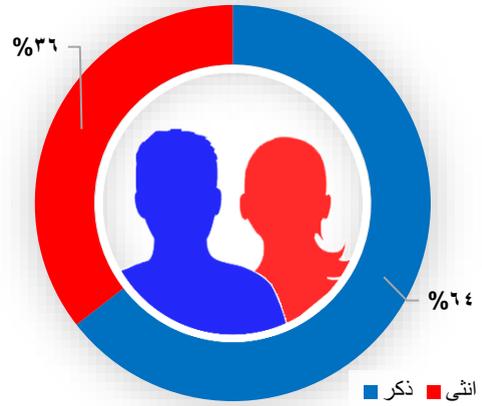


من الأشكال، إن أغلب المبحوثين هم من الذكور ومن الذين يحملون شهادة الدبلوم والباكالوريوس 10٪، ومن الفئة العمرية (25-34) 30٪، ومن الموظفين والمتقاعدين 44٪، وهم الشرائح الأكثر اهتماماً بموضوعة الاستبيان، فالوازات المالية تؤشر ملامح المستقبل.

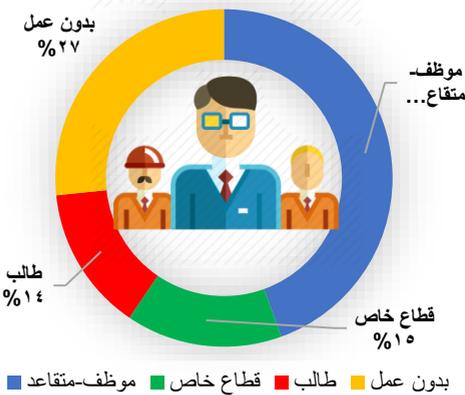
النسبة المئوية للمبحوثين حسب التحصيل الدراسي



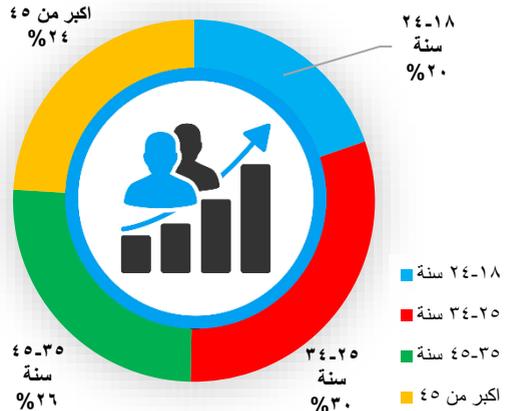
النسبة المئوية للمبحوثين حسب نوع الجنس



النسبة المئوية للمبحوثين حسب طبيعة العمل



النسبة المئوية للمبحوثين حسب الفئة العمرية





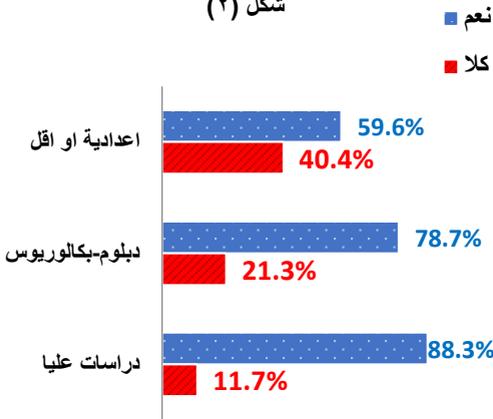
المؤشر الأول: الشفافية

تساهم

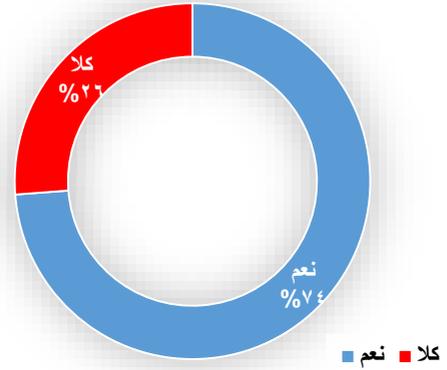
الشفافية في تكوين دعامة لتنمية اقتصادية ومجتمعية، وفي بناء الثقة بين المواطن والسلطة التنفيذية، وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد. ومن خلال إجابة المبحوثين على أسئلة هذا المؤشر يتضح الآتي:

- يوضح الشكل (١) و (٢) إن نسبة الذين يعرفون ماهية الموازنة من المبحوثين في العينة، بلغت ٧٤٪، تضمنت نسبة ٨٨,٣٪ من حملة الشهادات العليا، و ٧٨,٧٪ من حملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس. أي ان معرفة الموازنة لها علاقة بمستوى الوعي والمعرفة للفرد، ويعبر عن جهد ذاتي.

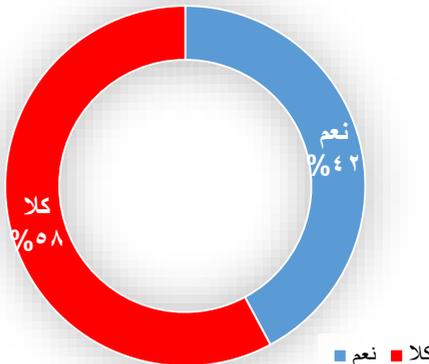
شكل (٢)



شكل (١)



شكل (٣)

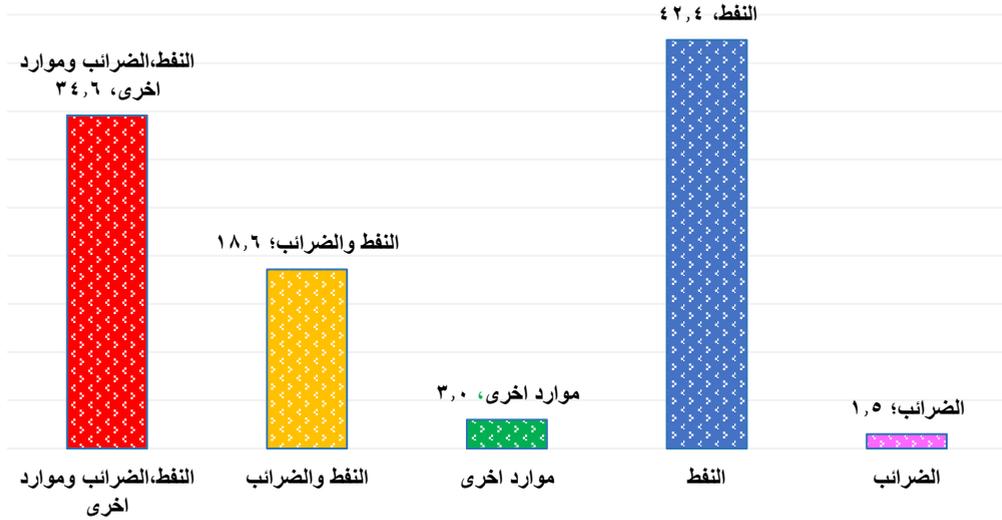


- بالرغم ان نسبة عالية من المبحوثين على معرفة بما تعنيه الموازنة العامة للدولة، إلا ان نسبة من هم على معرفة بمراحل الموازنة تنخفض الى ٤٢٪، كما مبين في الشكل (٣).

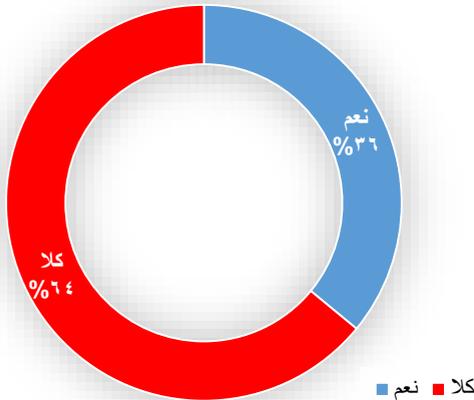


- بين الشكل (٤) الى ان ٤٢,٤% من المبحوثين. أشاروا الى ان (النفط) هو المصدر الأساسي للتمويل المالي للموازنة العامة، وان النسبة الباقية توزعت على المصادر الأخرى، وهو مؤشر على مدى إدراك المواطنين بطبيعة اقتصادنا، أي انه اقتصاد وحيد الجانب، اقتصاد ريعي.

شكل (٤)



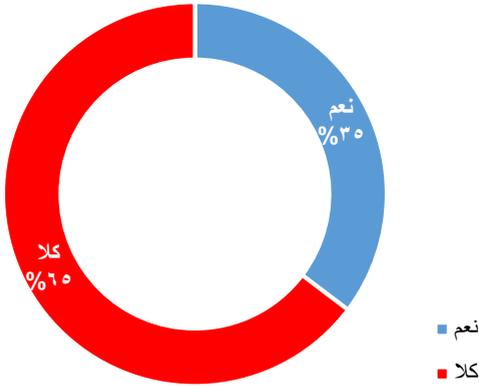
شكل (٥)



- ويتضح من الاستبيان، كما في الشكل (٥)، ان ٦٤% من المبحوثين لم يطلعوا على الموازنة العامة الاتحادية الحالية بعد إقرارها، أو أي نموذج مبسط لها (موازنة المواطن).

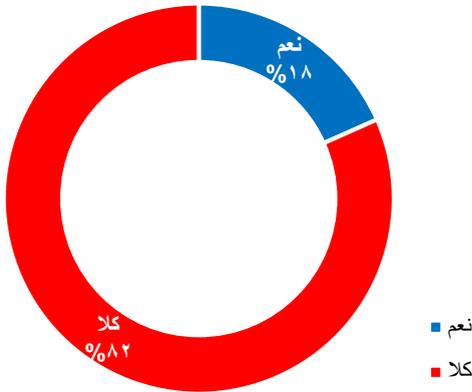


شكل (٦)



- وإن 65% منهم لم يطلعوا على الموازنات العامة الاتحادية السابقة، الشكل (٦).

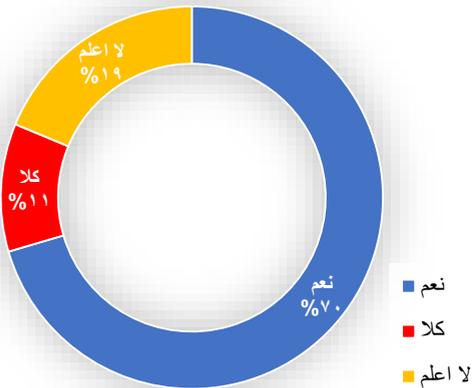
شكل (٧)



- 82% من المبحوثين لم يطلعوا على الموازنات المحلية للمحافظات المستهدفة، الشكل (٧).

إن النسب الموضحة مؤشراً على تدني مستوى التواصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين المجتمع، وعدم تيسير حق الوصول إلى المعلومة المالية عبر الموازنات المفتوحة، خاصة على المستوى المحلي (المحافظات).

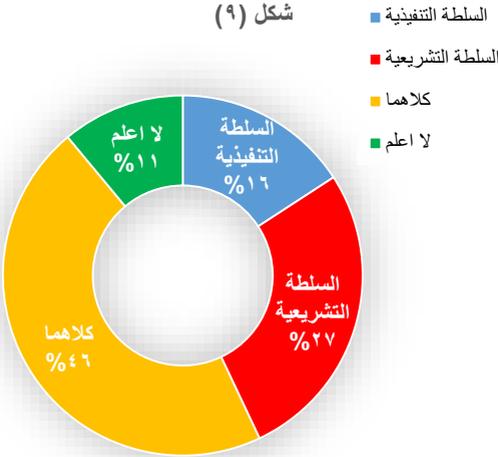
شكل (٨)



- وكما يبين الشكل (٨)، إن 70% من المبحوثين يعرفون إن لهم الحق في الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة، وهو في مرحلة النقاش قبل إقرارها، وهي نسبة تؤشر مستوى الوعي بالحقوق، الذي يتطلب نيلها.



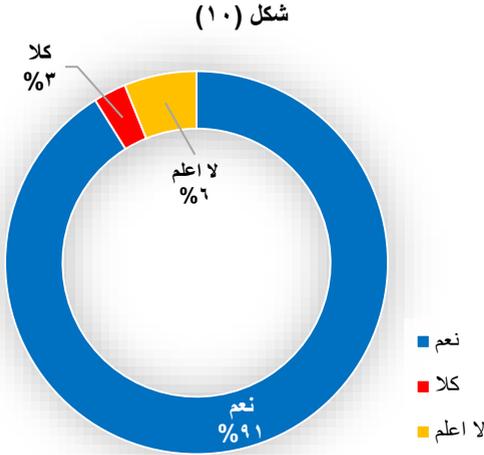
شكل (٩)



- إن نسبة 16% منهم يحملون السلطة التنفيذية مسؤولية نشر المعلومات الخاصة بالموازنة وفتحها للجمهور في الاوقات المناسبة، و27% منهم يحملون السلطة التشريعية و46% منهم يحملون كلا السلطتين المسؤولية.

وهذا مؤشّر على تباين الوعي والمعرفة بتفاصيل مراحل اعداد الموازنة وإقرارها، ولكل مرحلة جهة مسؤولية، كما يتضح من الشكل (٩).

شكل (١٠)



- كما إن نسبة 91% من المبحوثين مع ضرورة قيام الحكومة بنشر وثيقة مبسطة (موازنة المواطن) لكلا الموازنتين المحلية والاقليمية، بمعنى انهم مع أشاعه الموازنت المالية بين المواطنين، وهي خطوة لا بد منها باتجاه قيام المواطنين بمتابعة تنفيذ الموازنة وتقييمها، الشكل (١٠).

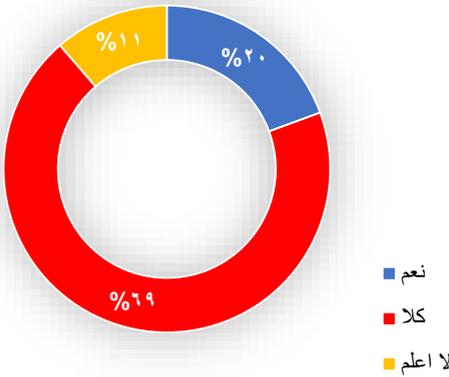


المؤشر الثاني: المشاركة

مشاركة المواطنین فی مختلف مراحل اعداد وتنفيذ الموازنات العامة والمحلیة أمر حیوی فی تعزيز الشفافية وخلق صلات على مستوى عال من الثقة مع مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية. ومن خلال إجابة المبحوثین على أسئلة هذا المؤشر يتضح الآتی:

أن

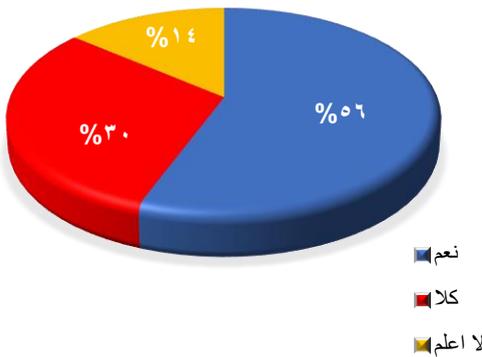
شكل (١١)



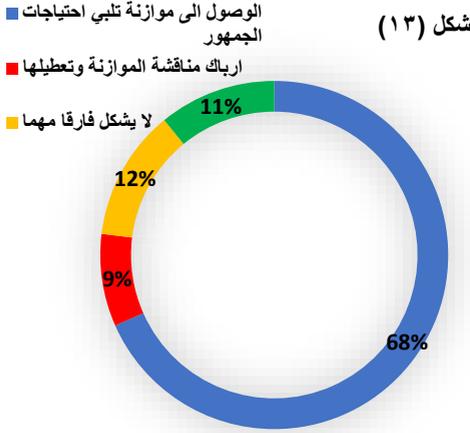
- لا يعتقد 19% من المبحوثین إن مناقشة الموازنة من قبل ممثلی الشعب فی البرلمان یربر عدم الحاجة الى سماع رأي المواطن قبل اقرارها، كما مبین فی الشكل (١١).

ما یؤكد إن المواطنین يتطلعون الى ان یربر دور فی الشأن العام، والمشاركة فی صياغة السياسة الاقتصادية / المالية للبلد.

شكل (١٢)

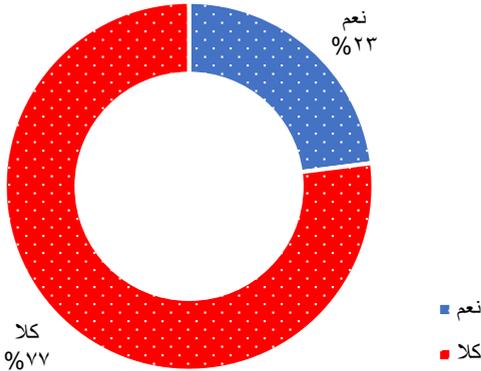


- ويرى 56% من المبحوثین ان إقامة حوار مباشر بین المواطنین وممثلیهم فی البرلمان من شأنه ان یحسن الموازنة ویرزز استجابتها للمصالح الحیویة للمواطنین، الشكل (١٢).



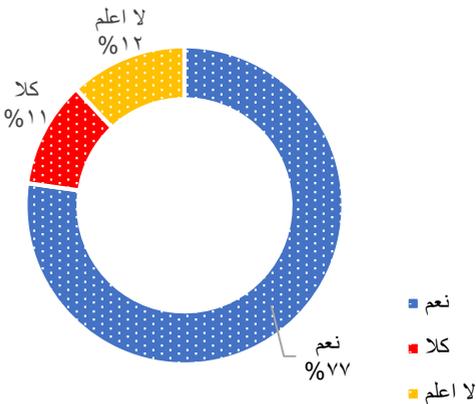
- وأكد ٦٨,٤٪ منهم ان تحقيق مثل هذه الحوارات المباشرة (الندوات والمؤتمرات) مع المواطنين من قبل الحكومة والبرلمان، أي أثناء اعداد الموازنة وقبل إقرارها، يعمق المحتوى الاقتصادي / الاجتماعي للموازنات، والوصول الى موازنة تلبية احتياجات الجمهور وتنال رضاهم، كما هو واضح في الشكل (١٣).

شكل (١٤)



- وبالرغم من إدراك نسبة كبيرة من الباحثين لأهمية مشاركتهم في مناقشة الموازنة وفي مراحلها المتعددة، إلا ان ٧٧٪ منهم ليست لديهم معرفة بالتشريعات التي تضمن حق المواطنين في المشاركة في اعداد الموازنة ومراقبتها، كما في الشكل (١٤).

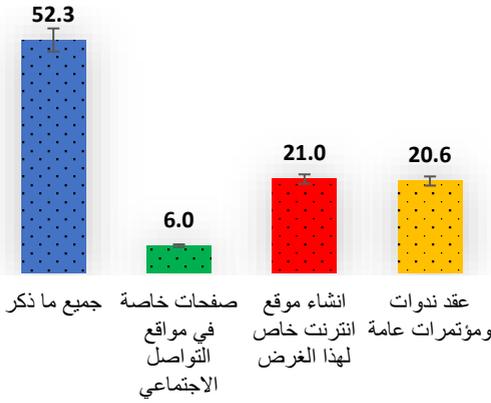
شكل (١٥)



- وإن كان هناك قصور واضح في تعريف المواطنين بالتشريعات القانونية التي تمكنهم من ممارسة الحق في المشاركة، إلا ان ٧٧٪ من الباحثين يعتقدون إن من حقهم ذلك، الشكل (١٥) يوضح ذلك.

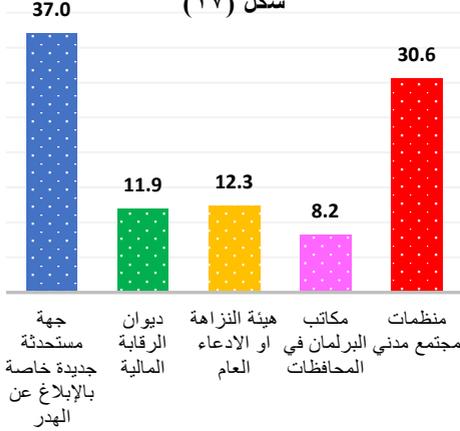


شكل (١٦)



- الشكل (١٦) أدناه يبين ان ٥٢,٣% من الباحثين يعتقدون ان أفضل السبل لجعل المواطن شريك حقيقي في اعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها، هي كل السبل التي تحقق التواصل مع المواطنين التي تراعي اهتماماتهم وظروفهم الخاصة.

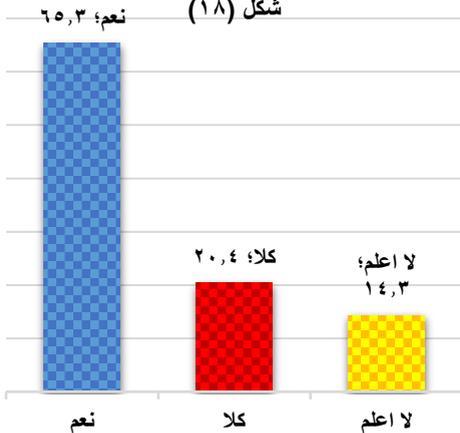
شكل (١٧)



- في الوقت الذي فيه ٣٠,٦% من الباحثين يعتقدون ان منظمات المجتمع المدني هي الجهة الأمثل للقيام بمهمة التواصل مع الجمهور وتلقي الشكاوى والاقتراحات لمراقبة تنفيذ الموازنة، ونالت الجهات الأخرى نسب أقل، نرى ان ٣٧% منهم مع استحداث جهة جديدة خاصة بالإبلاغ عن الهدر.

وهذا مؤشر على مستوى ثقة المواطنين بالجهات الرقابية الرسمية، وكما هو واضح في الشكل (١٧).

شكل (١٨)



- وان ٦٥% من الباحثين يرون ضرورة ان يكون لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل ومؤثر في جميع مراحل الموازنة، هذه النسبة تعكس تطلعات المواطنين الى توظيف إمكانيات منظمات المجتمع المدني للضغط باتجاه مشاركة المواطنين في اعداد الموازنات العامة والمحلية ومراقبة تنفيذها كما في الشكل (١٨)

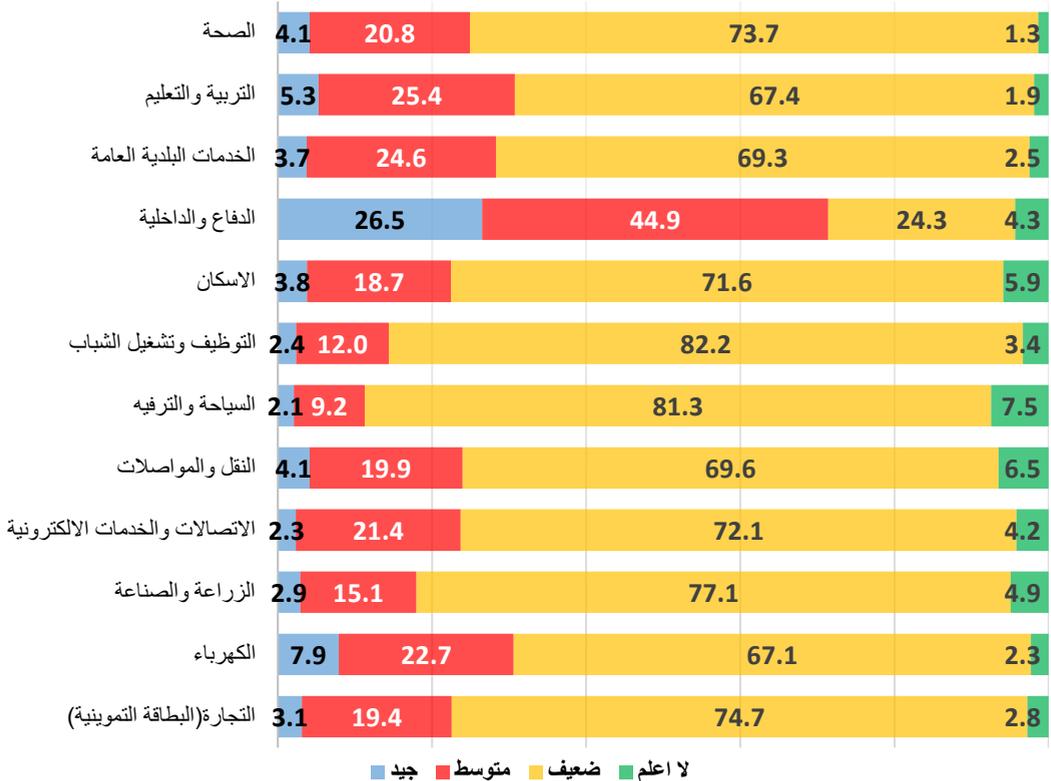


المؤشر الثالث: التقييم

أن تقييم الجهات الانفاق وتوزيع التخصيصات المالية، خاصة على المحافظات، ما هو إلا انعكاس لما لمسّه المواطنون جراء الموازنات وأثرها على القطاعات الحيوية ومدى استجابتها لحاجاتهم الضرورية.

- اعتماداً على ما قدمته الموازنة العامة الاتحادية من خدمات في المحافظات الثلاث المستهدفة (البصرة، ذي قار، المثنى)، كان مستوى تقييم الانفاق على القطاعات المبينة في الشكل (١٩) متباينة، إذ حصل قطاع الدفاع والداخلية وهو القطاع الوحيد الذي حصل على مستوى (متوسط) 44.9% من المبحوثين، أما جميع القطاعات ذات البعد الخدمي والانتاجي فقد حصلت على مستوى (ضعيف)، وكانت نسبها تتراوح بين 17.1% و 82.2% من المبحوثين.

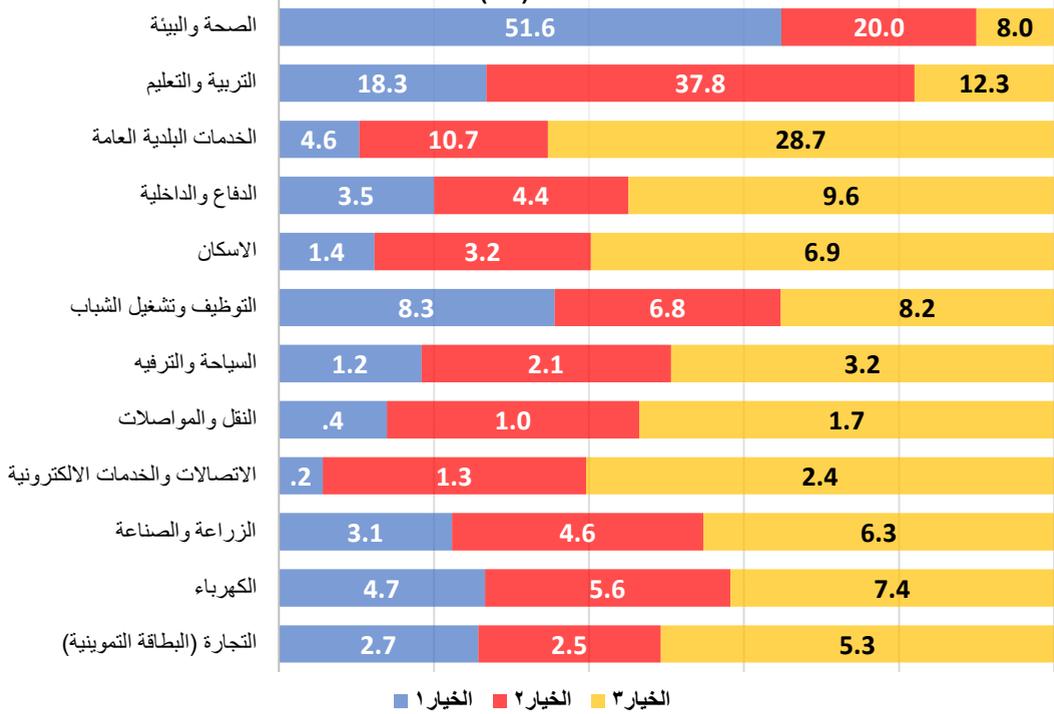
شكل (١٩)





- وإن القطاعات الثلاث التي يرى المبحوثون انها الأكثر حاجة الى زيادة في الانفاق وعلى المستوى الوطني. كان قطاع الصحة والبيئة هو في الترتيب الأول، اذ حاز على نسبة ٥١,٦٪ من المبحوثين. لربما جائحة كورونا كشفت تهالك النظام الصحي وبنائه التحتية، وقطاع التربية والتعليم جاء في الترتيب الثاني بنسبة ٣٧,٨٪. والخدمات البلدية العامة بنسبة ٢٨,٧٪. وكما هو واضح في الشكل (٢٠).

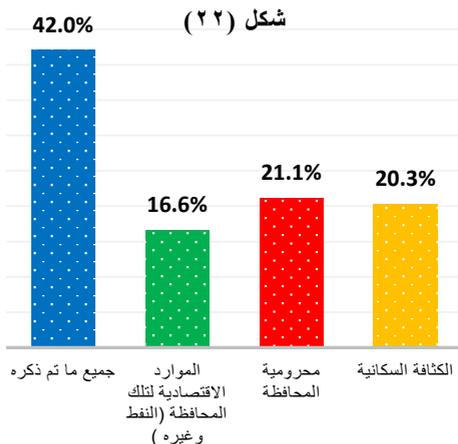
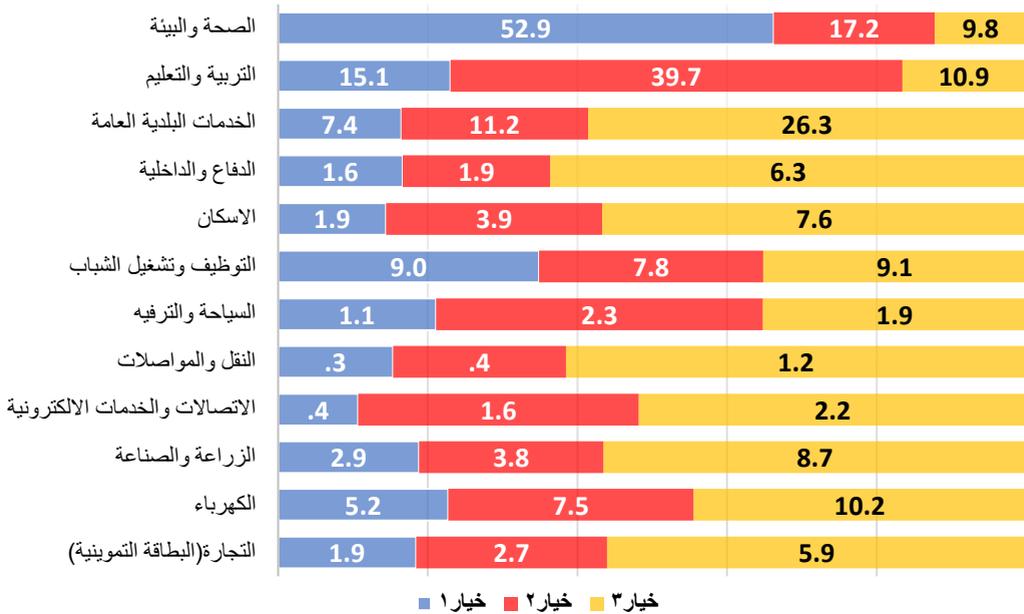
شكل (٢٠)





- أما على مستوى المحافظات المستهدفة (البصرة، ذي قار، المثنى) فإن قطاع الصحة والبيئة كان في الترتيب الأول في حاجته الى زيادة تخصيصاته المالية إذ حصل على نسبة ٥٢,٩% من المبحوثين. وفي الترتيب الثاني كان قطاع التربية والتعليم بنسبة ٣٩,٧%. وقطاع الخدمات البلدية العامة في الترتيب الثالث بنسبة ٢٦,٣%. وجاءت هذه القطاعات وترتيبها ونسبها مقارنة لما تم تأشيريه على المستوى الوطني سابقاً. كما في الشكل (٢١).

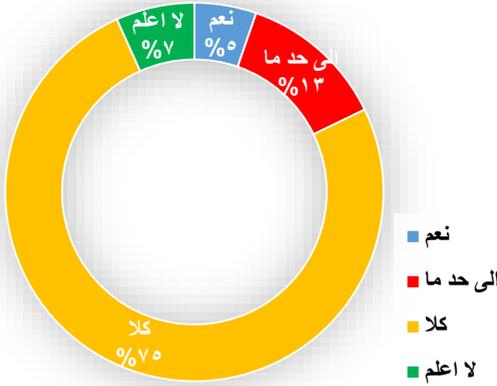
شكل (٢١)



- ٤٢% من المبحوثين يعتقدون من الضروري اعتماد معايير الكثافة السكانية ومحرومية المحافظة واقتصادياتها مجتمعة في توزيع حصص المحافظات من التخصيصات المالية ضمن الموازنة. لتحقيق العدالة في توزيع الثروات وتلبية متطلبات التنمية بينما حظي كل معيار منفرداً على نسبة أقل. كما في الشكل (٢٢).

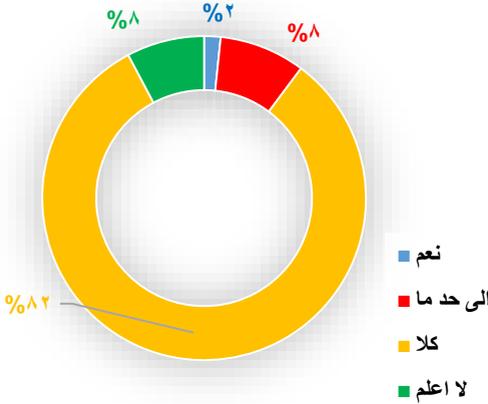


شكل (٢٣)



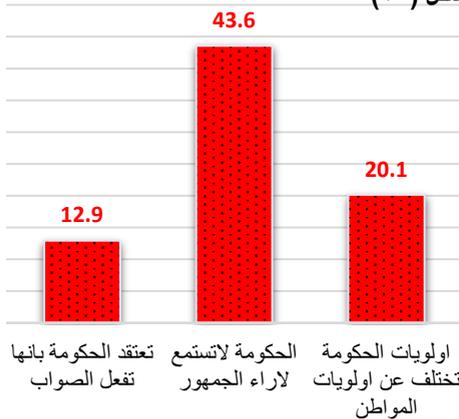
- وإن ٧٥٪ من المبحوثين يرون ان أنفاق المبالغ المخصصة للمحافظات المستهدفة لم يؤد الى اشباع احتياجات المواطنين المتزايدة. الشكل (٢٣).

شكل (٢٤)



- لأن الحكومات لم توفيق في توزيع تلك المبالغ بشكل عادل على القطاعات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر. كما أشار الى ذلك عدد من المبحوثين نسبتهم ٨٢٪. الشكل (٢٤).

شكل (٢٥)



- وأن السبب يعود كما أكده المبحوثون بنسبة ٤٣,٦٪ الى ان الحكومات المحلية لم تستمع لآراء الجمهور. إضافة الى ٢٠,١٪ منهم يعتقدون ان اولويات الحكومة تختلف عن اولويات المواطن.



الاستنتاجات

١- مؤشر الشفافية:

يلخص مدى إتاحة وتوفير المعلومات والوثائق المتعلقة بالموازنة العامة والمحلية للجمهور وإمكانية الاطلاع عليها، لمعرفة التوجهات الاقتصادية / الاجتماعية للحكومة، الاتحادية أو المحلية، وأولوياتها وسياساتها وبرامجها. ان نتائج الاستبيان تقود الى:

- إن المعرفة بما تعنيه الموازنة العامة مراحلها ومصادر إيراداتها، وان كانت محدودة، تكاد تقتصر على حملة شهادات الدبلوم فصاعداً.
- شرائح واسعة من المجتمع لم تطلع على أي من الموازنات العامة الاتحادية، فضلاً عن الموازنات المحلية، وعلى مدى السنوات السابقة.
- الاكتفاء فقط بنشر مشروع قانون الموازنات العامة المقدم من السلطة التنفيذية والموازنات بعد إقرارها من قبل السلطة التشريعية، دون توضيح تفاصيلها، وإتاحة الوصول الى بياناتها وأشاعتها.
- لم تقوم الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بإعداد ونشر نموذج مبسط للموازنات او ما يطلق عليه ب(موازنة المواطن) يتيح الفرصة للجميع بمعرفة الإيرادات المالية وكيفية انفاقها، والجهات المسؤولة عن ذلك.
- لم تنشر الحكومة الكثير من الوثائق المهمة التي يقاس عليها شفافية الموازنات، من بينها التقارير الدورية والحسابات الختامية.
- معرفة الحق في الوصول الى المعلومات والوثائق المتعلقة بالموازنة، لا يكفي لتوطيده وممارسته بدون معرفة الأطر القانونية التي تكفل هذا الحق.
- تحميل السلطتين التنفيذية والتشريعية، على المستوى الوطني والمحلي، مسؤولية عدم إتاحة الفرص وتمكين المواطنين للوصول ومعرفة تفاصيل الموازنة وبياناتها.

٢- مؤشر المشاركة:

تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة عندما يقوم المواطنون بالمشاركة في المراحل المختلفة من الموازنة، وفي تحديد الأولويات ذات الجدوى، والتي تنعكس على مستوى حياتهم ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، وان تحسين مستوى المشاركة يؤشر على مستوى القناعة بأهمية الانفتاح على المواطنين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية / المالية...
لقد بينت نتائج الاستبيان الآتي:



- ان الاكتفاء بمناقشة مشروع قانون الموازنة من قبل ممثلي الشعب في البرلمان، لا يبرر عدم الحاجة الى سماع رأي المواطنين وحققهم في رسم السياسات التي تعكس مصالحهم الحيوية.
- عدم المعرفة بالتشريعات القانونية التي تؤطر حق المواطن في المشاركة بصياغة الموازنة.
- ضرورة ان تقام حوارات مباشرة (ندوات، مؤتمرات، ...) مع المواطنين من قبل الحكومة والبرلمان في جميع مراحل الموازنة، لتعزيز استجابتها لاحتياجات الشعب وتنازل رضاه، من خلال رفع كفاءة الانفاق وتقليل الهدر بالمال العام.
- ان منظمات المجتمع المدني هي الجهة الامثل للقيام بمهمة التواصل مع الجمهور، والقادرة على تبني ونقل مقترحات المواطنين فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة، وتعزيز المشاركة في تقييم المشاريع والخدمات التي تقدم.
- من أعلاه يتضح ان مشاركة المواطنين في مراحل الموازنة المختلفة تكاد تكون معدومة.

٣ - مؤشر التقييم:

- في ظل القدر الضئيل جداً للرقابة الفعالة على تنفيذ الموازنة من قبل المؤسسات المعنية كالبرلمان وأجهزة الرقابة العليا، وسياسات عدم تمكين الجمهور من المشاركة في كل مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة، جاءت نتائج التقييم كالاتي:
- ما عدا قطاع الدفاع والداخلية، جميع القطاعات ذات البعد الخدمي والانتاجي لم تنال ما يكفي من الانفاق، خاصة الصحة والتعليم والخدمات البلدية، وقطاعي الصناعة والزراعة، للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير فرص عمل حقيقية للعاطلين من الشباب.
 - ضمان توزيع العدالة في توزيع التخصيصات المالية على المحافظات وضمن الموازنة هو اعتماد الكثافة السكانية ودرجة المحرومية واقتصاديات المحافظة.
 - انخفاض مستوى كفاءة الانفاق والرؤيا غير السليمة للأولويات أدى الى عدم اشباع المواطنين باحتياجاتهم الضرورية التي تضمن لهم العيش الكريم.
 - عدم اشراك الجمهور في رسم السياسات واتخاذ القرارات، وعدم اتاحة المجال لتحديد الأولويات التي تحتاجها المجتمعات المحلية، أدى الى اتساع الفجوة وانعدام الثقة بين الحكومة، الاتحادية كانت او المحلية، وبين المواطنين.



التوصيات

من اجل رفع مستوى شفافية الموازنات الاتحادية والمحلية، ومستوى مشاركة المواطنين في مراحلها المختلفة، لضمان كفاءة الانفاق وتوزيعه بشكل عادل على المستوى الجغرافي للبلد ومستوى القطاعات الخدمية والإنتاجية، بما يعزز المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للموازنة باتجاه تحقيق حياة كريمة للمواطنين وتعال رضاهم، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ويوجب البلد من الاضطرابات الاجتماعية المزمنة.

لذا نأمل ان تنال التوصيات ادناه الانتباه والتبني من قبل الجهات الفاعلة: الحكومة الاتحادية / مجلس النواب / الحكومات المحلية / مجالس المحافظات / منظمات المجتمع المدني / الاعلام.

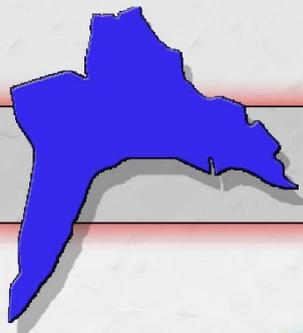
- تمكين المواطنين من ممارسة حق المشاركة في الشؤون العامة، الوارد في المادة /٢٠/ من الدستور العراقي ٢٠٠٥.
- الالتزام بالمبادئ والمعايير الأساسية لشفافية الموازنة العامة ونشر البيانات والمعلومات والوثائق والتقارير المتعلقة بها على المواقع الالكترونية، والواردة في الفصل العاشر/ الشفافية، المادة ٥٠ من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.
- اعتماد موازنة (البرامج) بدلاً عن موازنة (البنود)، وزيادة مستوى الانفاق على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وقطاع السياحة والآثار، لتنوع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص عمل حقيقية للعاطلين.
- نشر مشروع قانون الموازنة الاتحادية والمقررة وتوضيح تفاصيلها وتقارير تنفيذها الدورية والحسابات الختامية في اوقاتها محددة.
- وضع الإجراءات، وضمن الأطر القانونية، الكفيلة بتوسيع دائرة النقاش ومشاركة الجمهور في جميع مراحل الموازنة، كخلق حلقات تداولية لمناقشة أسس واهداف الموازنة وتفاصيل بياناتها ومراجعة تقاريرها كافة.
- اعداد وتقديم موازنة مبسطة (موازنة المواطن) تتيح للمواطنين الاطلاع على تفاصيلها بيسر، وتعزيز قدرتهم على الفهم الصحيح للموازنات الاتحادية او المحلية، ويمكنهم من تقديم مقترحات ملائمة لخدم المجتمع.
- ان تقوم اللجان النيابية الوزارية بتدقيق ونشر تقارير تنفيذ الموازنة عبر الانترنت، لاطلاع المواطنين على مستويات التنفيذ وكفاءة الانفاق.
- ضرورة تطبيق الفقرة الخامسة من المادة السابعة من قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، والتي تنص على نشر مشروع الموازنة العامة المحلية للمحافظة في وسائل الاعلام وعقد المؤتمرات والندوات لمناقشتها من قبل المواطنين والمنظمات غير



الحكومية قبل التصويت عليها في مجالس المحافظات وقبل رفعها الى وزارات المالية والتخطيط الاتحاديّتين.

- وان لا يرتبط الانفاق على القطاعات الخدمية لأهداف سياسية ضيقة، لتحقيق شروط الحياة المثلى للمواطنين، بعيداً عن التوظيف السياسي.
- ضرورة تنفيذ آلية التعاون المشترك بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية للمراقبة والاشراف التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء في شهر كانون الثاني ٢٠١٩م لهذه الآلية من أثر ايجابي في تعزيز الشفافية والثقة في الحكومات المحلية.
- اشراك منظمات المجتمع المدني في صياغة واعداد الموازنات العامة والموازنات المالية للمحافظات، وإتاحة المجال لتحديد المشاريع التي تحتاجها المجتمعات المحلية، ومتابعة تنفيذها والتأكد من انها تحقّق الأهداف والنتائج المتوخاة.
- ان تقوم منظمات المجتمع المدني ومن خلال نشاطاتها المختلفة برفع وعي المواطن بأهمية الموازنات ودورها في رسم توجهات البلد الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، فضلاً عن تعزيز دورها في نصرة المواطنين لنيل حق المشاركة بصياغة السياسات الاقتصادية التي تلبى مصالحهم الحيوية.
- ان يأخذ الاعلام دوره في نشر كل ما يتعلق بالموازنات من معلومات ووثائق واشاعتها بين المواطنين وإتاحة الفرص امامهم للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم حولها، ومن خلال وسائله المختلفة.

عرض وتحليل نتائج الاستبيان



البصرة





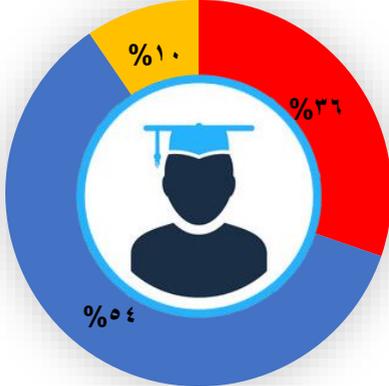


يتضح

من الاشكال، إن أغلب المبحوثين هم من الذكور ونسبتهم ٧٣٪. ومن الذين يحملون شهادة الدبلوم والبيكالوريوس ٥٤٪. ومن الفئة العمرية (٢٥-٣٤) ٢٨٪. ومن الموظفين والمتقاعدين ونسبتهم ٤٢٪. وهم الشرائح الأكثر اهتماماً بموضوعة الاستبيان. الأكثر فهماً للموازنات المالية وأثرها في رسم توجهات البلد وقدرتها على تحقيق تطلبات المواطنين.

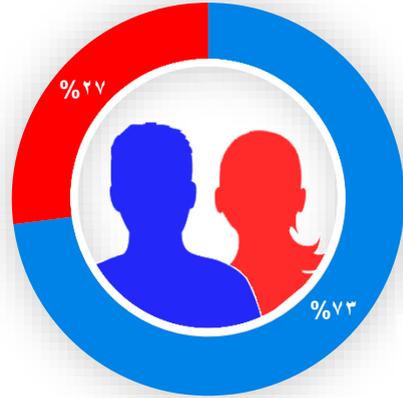
- تضمن الاستبيان أسئلة توزعت على ثلاث مؤشرات:

النسبة المئوية للمبحوثين حسب التحصيل الدراسي



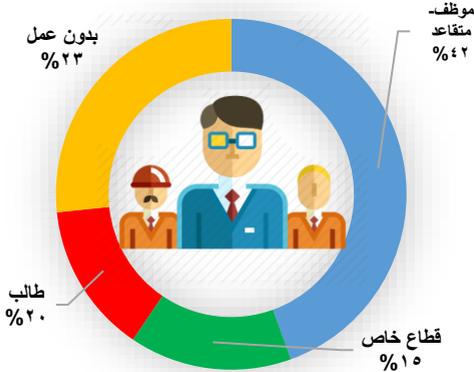
دراسات عليا ■ دبلوم-بكالوريوس ■ اعدادية او اقل

النسبة المئوية للمبحوثين حسب نوع الجنس



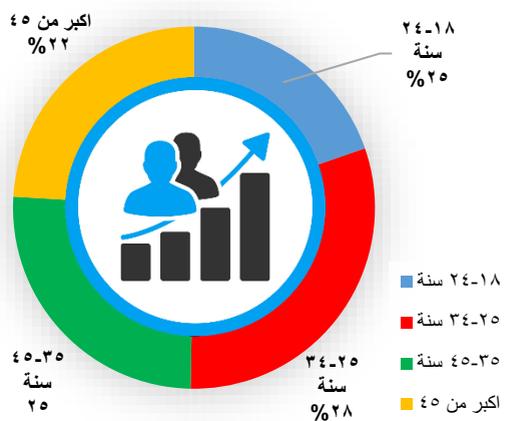
ذكر ■ انثى

النسبة المئوية للمبحوثين حسب طبيعة العمل



موظف-متقاعد ■ قطاع خاص ■ طالب ■ بدون عمل

النسبة المئوية للمبحوثين حسب الفئة العمرية



٢٤-١٨ سنة
٢٥٪

اكبر من ٤٥ سنة
٢٢٪

٢٤-١٨ سنة
٢٥٪

٤٥-٣٥ سنة
٢٠٪

٣٤-٢٥ سنة
٢٨٪



المؤشر الأول: الشفافية

الشفافية في تكوين دعامة لتنمية اقتصادية ومجتمعية، وفي بناء الثقة بين المواطن والسلطة التنفيذية، وتعزز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد.

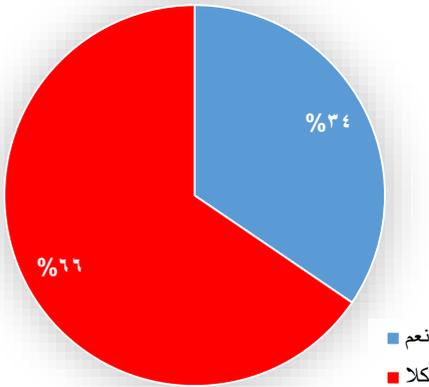
تساهم

ومن خلال إجابة المبحوثين على أسئلة هذا المؤشر يتضح الآتي:

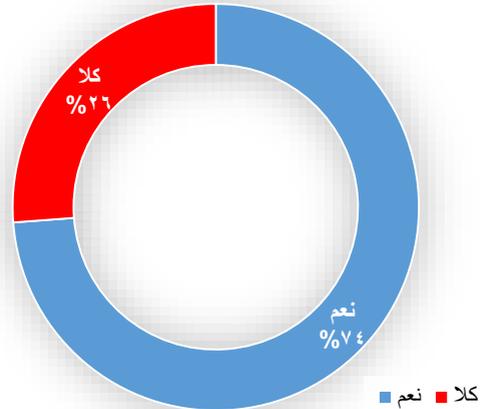
- يوضح الشكل (١) إن نسبة الذين يعرفون ماهية الموازنة من المبحوثين في العينة، بلغت ٧٤٪. وبالرغم من ذلك فإن نسبة من هم على معرفة بمراحل الموازنة ٣٤٪. الشكل (٢).

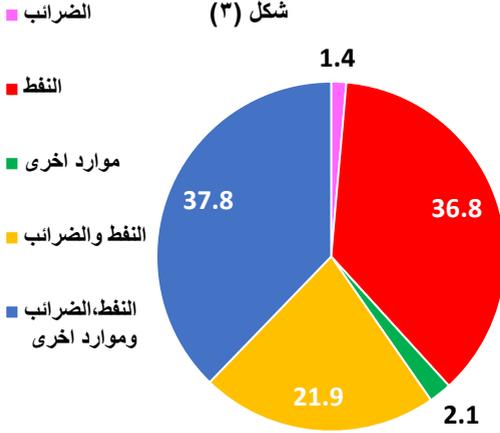
إن النتائج تعكس مستوى التواصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين المجتمع، وعدم تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة، ويبدو أن الحكومة المحلية في البصرة لا تتيح للمواطنين الاطلاع على موازنتها المالية.

شكل (٢)

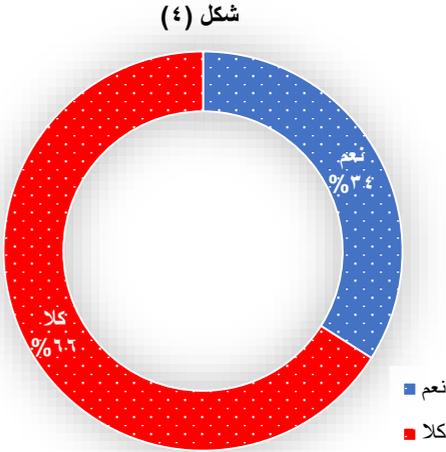


شكل (١)



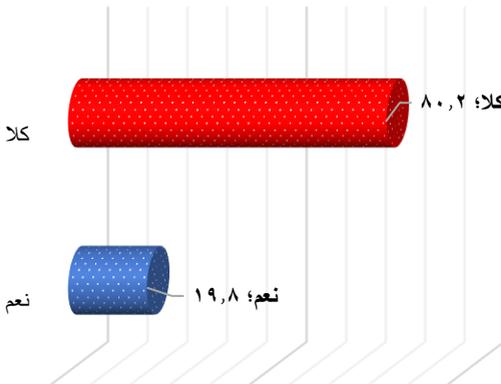


- ان ٣٦,٨٪ من المبحوثين أشاروا الى ان (النفط) هو المصدر الأساس للإنفاق، وان النسبة الباقية موزعة على مصادر أخرى، يدل ذلك على مستوى معرفة المواطنين بطبيعة اقتصادنا واعتماده على مصدر وحيد للدخل الوطني دون الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. كما هو موضح في الشكل (٣).

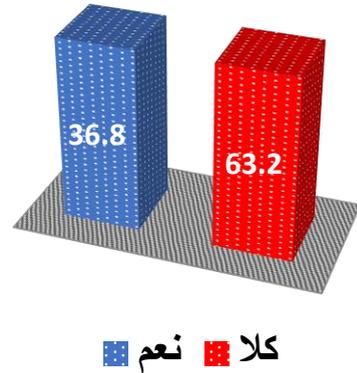


- إن ٦٦٪ من المبحوثين لم يطلعوا على الموازنة العامة الاتحادية بعد إقرارها، أو أي نموذج مبسط لها (موازنة المواطن). الشكل (٤). و٦٣٪ منهم لم يطلعوا على الموازنات السابقة، شكل (٥). و٨٠٪ منهم لم يطلعوا على الموازنات المحلية للمحافظة (البصرة). شكل (٦)

شكل (٦)



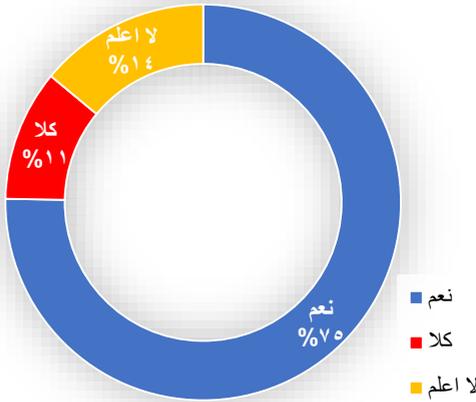
شكل (٥)



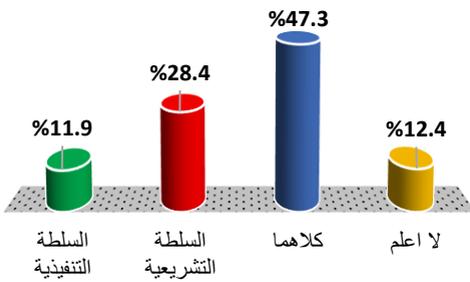
إن النتائج أعلاه تعكس مستوى التواصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين المجتمع، وعدم تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنات، ويبدو ان الحكومة المحلية في البصرة لا تتيح للمواطنين الاطلاع على موازناتها المالية.



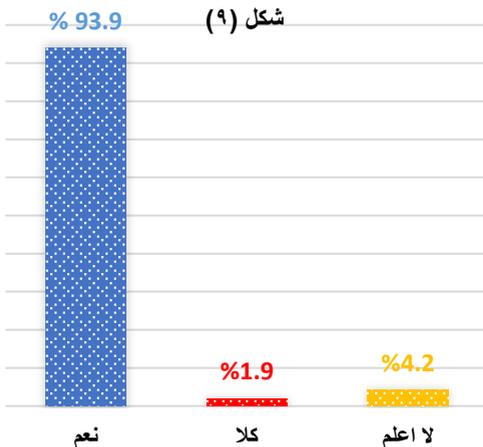
شكل (٧)



شكل (٨)



شكل (٩)



- وكما يبين الشكل (٧) أدناه، إن ٧٥٪ من المبحوثين يعرفون إن لهم الحق في الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة، وهي في مرحلة النقاش قبل إقراره، وهذا يؤشر مستوى الوعي بالحقوق، الذي يتطلب نيلها.

- ويبين الشكل (٨) أدناه، إن نسبة ٤٧٪ من المبحوثين يحملون كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية مسؤولية نشر المعلومات والوثائق الخاصة بالموازنة وفتحها للجمهور في الاوقات المحددة، لكن ١٢٪ منهم يحملون السلطة التنفيذية المسؤولية، و٢٩٪ منهم يحملون السلطة التشريعية.

هذا يعكس القدرة على تحديد المسؤوليات رغم تباين الوعي والمعرفة بتفاصيل مراحل اعداد الموازنة وإقرارها، ولكل مرحلة جهة مسؤولة.

- وان نسبة ٩٤٪ من المبحوثين مع ضرورة قيام الحكومة الاتحادية والمحلية، بنشر وثيقة مبسطة (موازنة المواطن) لكلا الموازنتين المحلية والاتحادية، وذلك لتمكينهم من فهم الموازنات وتفاصيلها وهي خطوة لا بد منها باتجاه قيام المواطنين بمتابعة تنفيذ الموازنة وتقييمها.



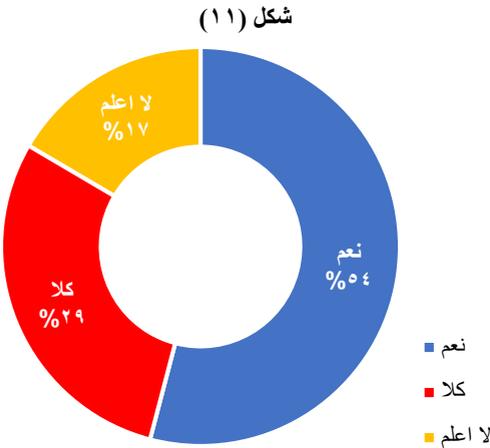
المؤشر الثاني: المشاركة

أن مشاركة المواطنين في مختلف مراحل اعداد وتنفيذ الموازنات العامة والمحلية أمر حيوي في تعزيز الشفافية وخلق صلات على مستوى عال من الثقة مع مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية، وتقود الى موازنات تتحقق من خلالها المصالح الحيوية للمواطنين.

نبين أدناه نتائج أسئلة هذا المؤشر:



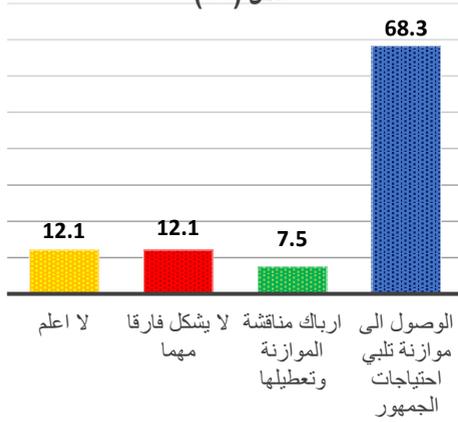
- لا يعتقد 18% من المبحوثين إن مناقشة الموازنة من قبل ممثلي الشعب في البرلمان يبرر عدم الحاجة الى سماع رأي المواطن قبل إقرارها والنظر في مقترحاته، الشكل (١٠).
- ما يؤكد إن المواطنين يتطلعون الى ان يكون لهم دور في الشأن العام، والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية / المالية.



- وإن 54% من المبحوثين يرون ان إقامة حوار مباشر بين المواطنين وممثليهم في البرلمان من شأنه ان يحسن الموازنة وتوجهات الانفاق وكفاءته بما يعزز الاستجابة لحاجات المواطنين الضرورية ويسهل لهم الحياة.

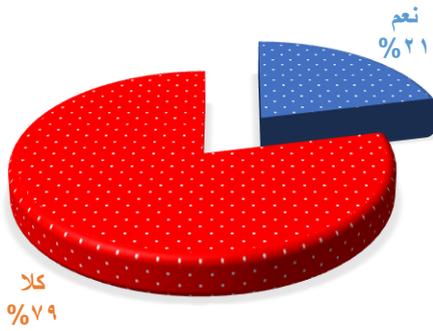


شكل (١٢)



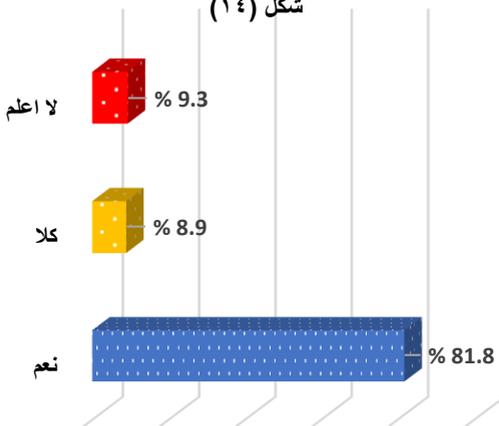
- كما أكد ٦٨,٣٪ منهم ان تحقيق الحوارات المباشرة مع المواطنين من قبل الحكومة والبرلمان، أثناء اعداد الموازنة، يؤدي الى تعميق المحتوى الاقتصادي / الاجتماعي للموازنة لتلبي احتياجات الجمهور، وتحقق الرضا.

شكل (١٣)



- وبالرغم من إدراك نسبة كبيرة من الباحثين لأهمية مشاركتهم في مناقشة الموازنة وفي مراحلها المتعددة، إلا ان ٧٩٪ منهم ليست لديهم معرفة بالتشريعات التي تكفل حق المواطن في المشاركة في اعداد الموازنة ومراقبتها.

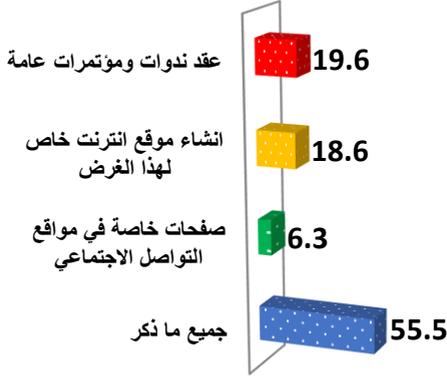
شكل (١٤)



- وإن كان هناك قصور واضح في تعريف المواطنين بالتشريعات القانونية التي تمكنهم من ممارسة الحق في المشاركة، إلا ان ٨٢٪ من الباحثين يعتقدون إن من حقهم إبداء الرأي وتقديم المقترحات أثناء مراحل اعداد الموازنة.

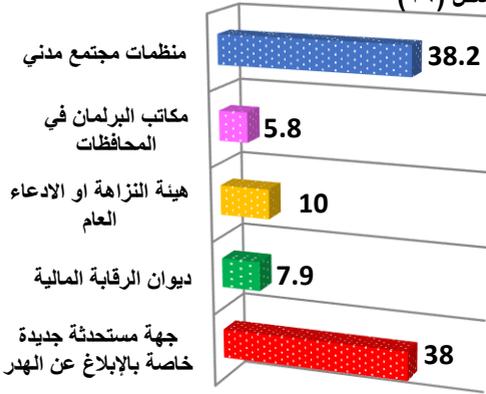


شكل (١٥)



- في الشكل (١٥) أدناه يتضح ان ٥٥,٥% من المبحوثين يعتقدون ان أفضل السبل لجعل المواطن شريك حقيقي في اعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها، هي كل السبل التي تحقق التواصل مع المواطنين التي تراعي الاهتمامات والظروف.

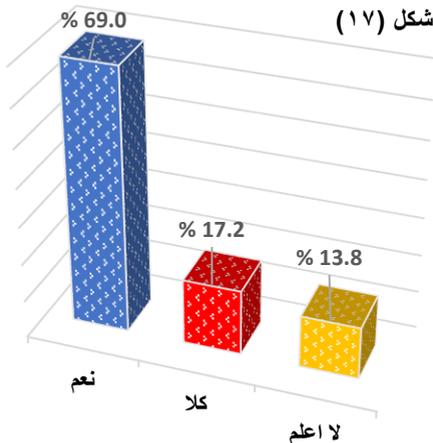
شكل (١٦)



- في الوقت الذي فيه ٣٨,٢% من المبحوثين يعتقدون ان منظمات المجتمع المدني هي الجهة الأمثل للقيام بمهمة التواصل مع الجمهور وتلقي الشكاوى والمقترحات لمراقبة تنفيذ الموازنة، ونالت الجهات الأخرى نسب متدنية، نرى ان ٣٨% منهم مع استحداث جهة جديدة خاصة بالإبلاغ عن الهدر.

وهذا مؤشر على مستوى ثقة المواطنين بمنظمات المجتمع المدني مقارنة بالجهات الرقابية الرسمية، الشكل (١٦).

شكل (١٧)



- ان ٦٩% من المبحوثين يرون ضرورة ان يكون لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل ومؤثر في جميع مراحل الموازنة، هذه النسبة تعكس تطلعات المواطنين الى توظيف إمكانيات منظمات المجتمع المدني في الضغط باتجاه مشاركة المواطنين في اعداد الموازنات العامة والمحلية ومراقبة تنفيذها.

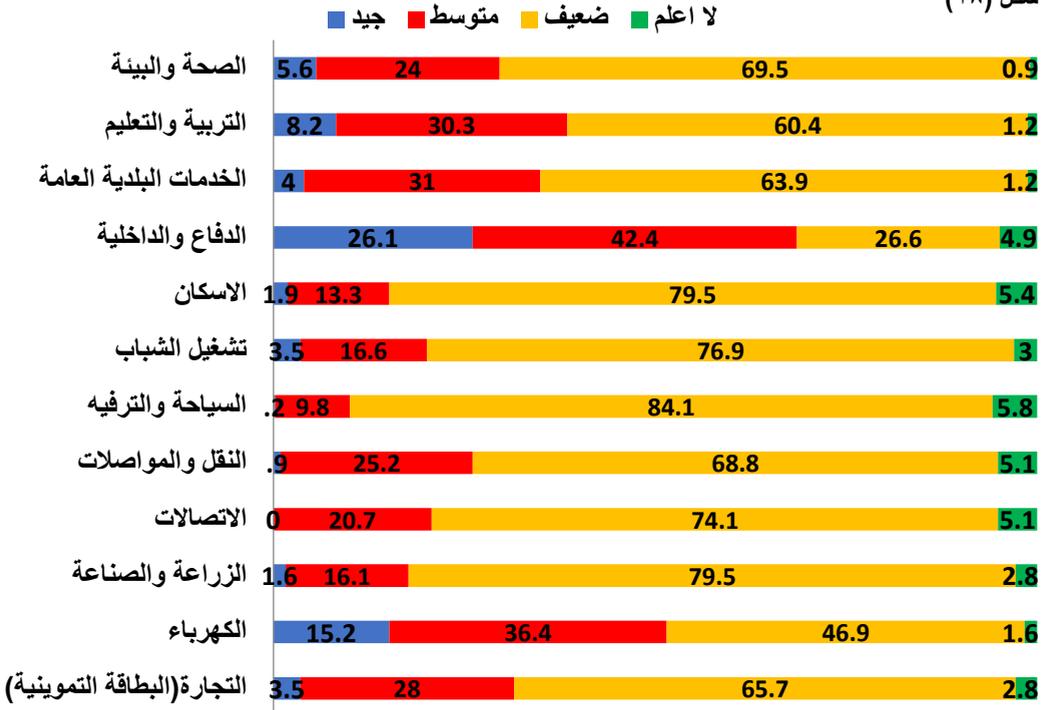


المؤشر الثالث: التقييم

أن تقييم الجهات الانفاق وتوزيع التخصيصات المالية، خاصة على المحافظات، ما هو إلا انعكاس لما لمسسه المواطنون جراء الموازنات وأثرها على القطاعات الحيوية ومدى استجابتها لحاجاتهم الضرورية. لقد أفرزت نتائج هذا المؤشر الآتي:

- اعتماداً على ما قدمته الموازنة العامة الاتحادية من خدمات لمسها المواطنون في محافظة البصرة، كان مستوى تقييم الانفاق على القطاعات المبينة في الشكل (١٨) متباينة، إذ ان القطاع الوحيد الذي حصل على اعلى نسبة ٤٢,٤٪ على مستوى (متوسط) هو قطاع الدفاع والداخلية، أما القطاعات ذات البعد الإنتاجي والخدمي فجميعها حصلت على مستوى (ضعيف)، وكانت نسبها تتراوح بين ٨٤,١٪ و ٤٦,٩٪ من المبحوثين، وهذا مؤشر على مستوى معاناة المواطنين في ظل النقص الحاصل في شروط الحياة الكريمة.

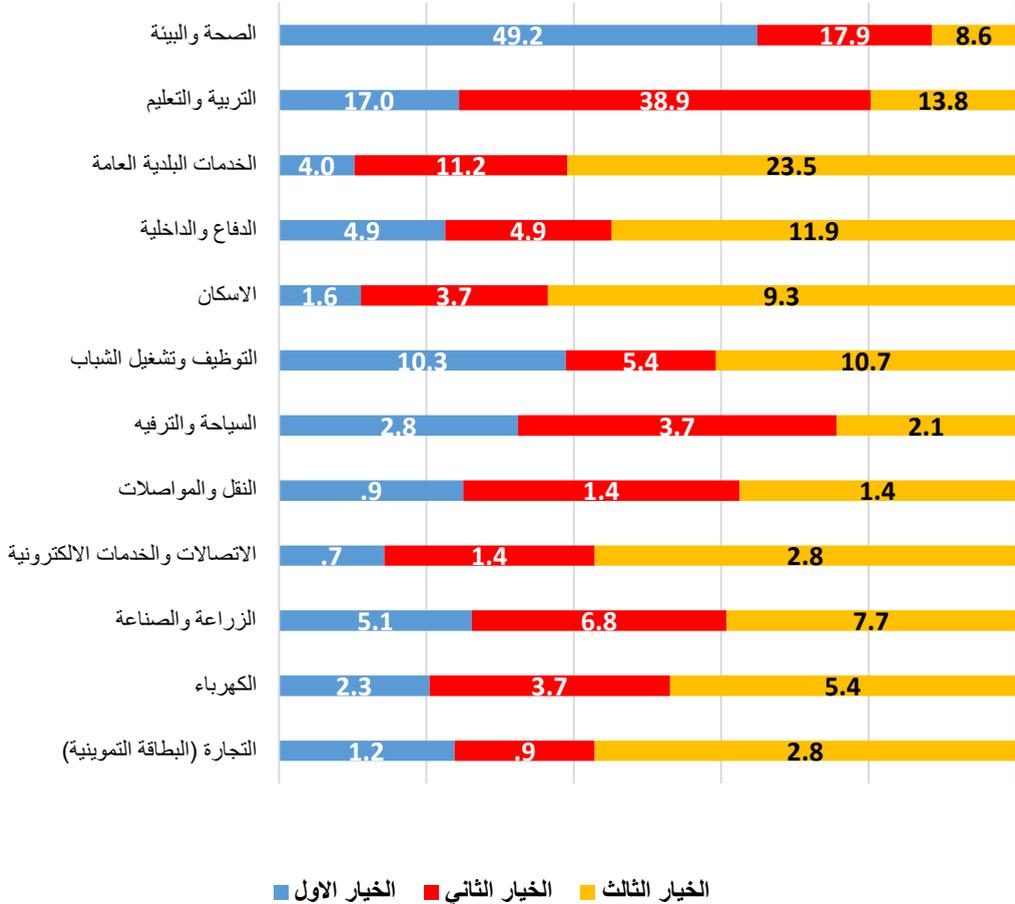
شكل (١٨)





- وإن القطاعات الثلاث التي يرى المبحوثون انها الأكثر حاجة الى زيادة في الانفاق وعلى المستوى الوطني، كانت قطاعات الخدمات الأساسية، الصحة والبيئة هو في الترتيب الأول، اذ حاز على نسبة ٤٩,٢٪ من المبحوثين، ويبدو ان جائحة كورونا كشفت تهالك نظامنا الصحي وبناءه التحتية، وقطاع التربية والتعليم جاء في الترتيب الثاني بنسبة ٣٨,٩٪، والخدمات البلدية العامة بنسبة ٢٣,٥٪، وكما هو واضح في الشكل (١٩).

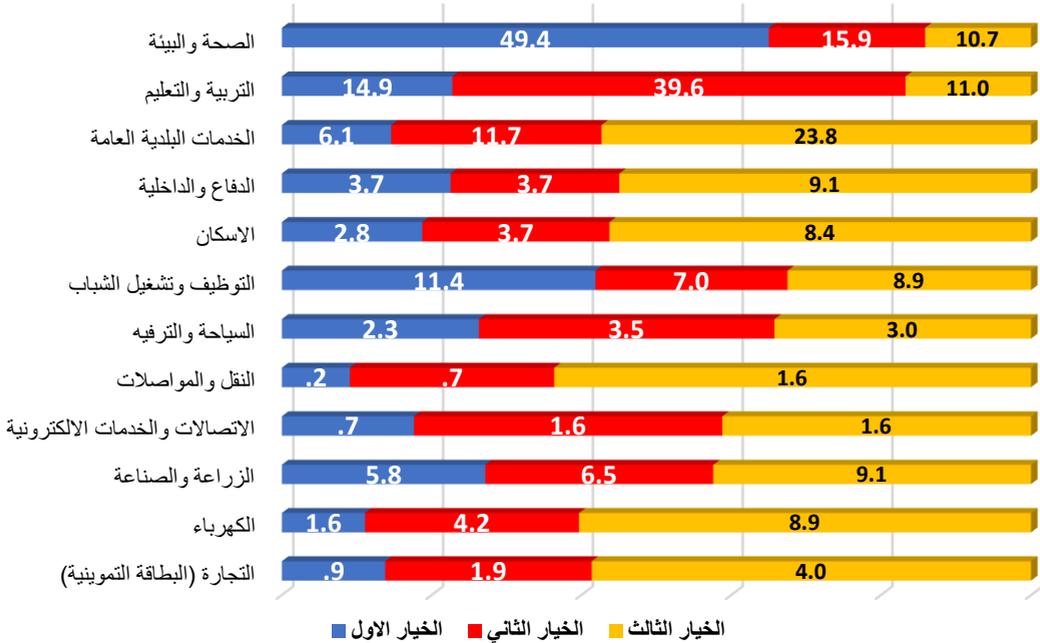
شكل (١٩)



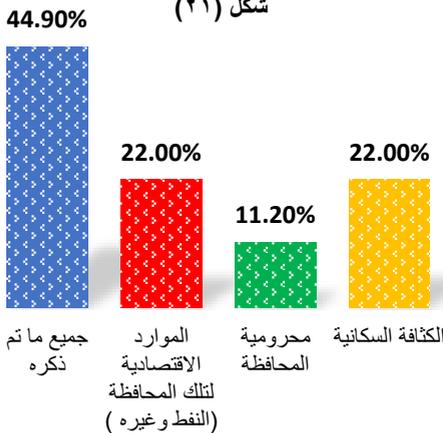


- أما على مستوى محافظة البصرة، جاءت النتائج مقارنة للمستوى الوطني، قطاع الصحة والبيئة كان في الترتيب الأول في حاجته الى زيادة التخصصات المالية، وقد حصل على نسبة ٤٩,٤٪ من المبحوثين، وفي الترتيب الثاني كان قطاع التربية والتعليم بنسبة ٣٩,٦٪، وقطاع الخدمات البلدية العامة في الترتيب الثالث بنسبة ٢٣,٨٪.

شكل (٢٠)



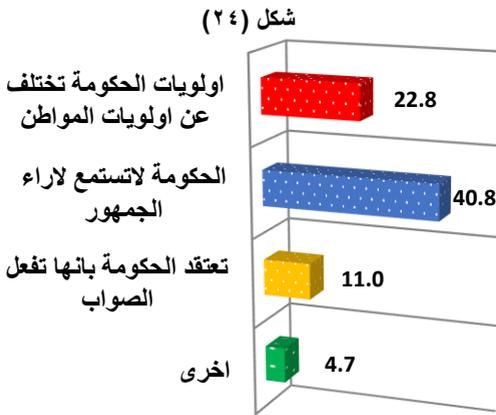
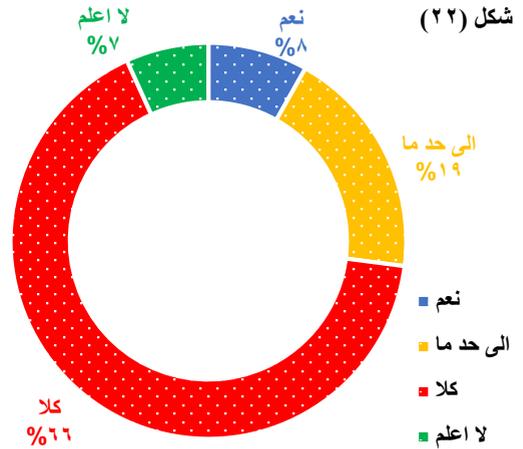
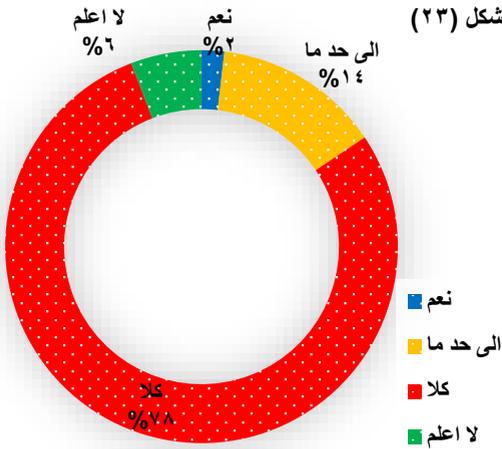
شكل (٢١)



- ٤٤,٩٪ من المبحوثين يعتقدون من الضروري اعتماد معايير الكثافة السكانية ومحرومية المحافظة واقتصادياتها مجتمعة في توزيع حصص المحافظات من التخصيصات المالية ضمن الموازنة، لتحقيق العدالة في توزيع الثروات على المستوى الجغرافي وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والمجتمعية كما هو واضح في الشكل (٢١).



- وإن ٦٦٪ من المبحوثين يرون ان أنفاق المبالغ المخصصة لمحافظة البصرة لم يؤد الى اشباع احتياجات مواطني المحافظة المتزايدة. الشكل (٢٢). لأن الحكومة الاتحادية والمحلية لم توفيق في توزيع تلك المبالغ بشكل عادل على القطاعات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر. كما أشار الى ذلك عدد من المبحوثين ونسبتهم ٧٨٪. الشكل (٢٣).



- وان السبب يعود كما أكده المبحوثون وبنسبة ٤٠,٨٪ الى ان الحكومات المحلية لم تستمع لآراء الجمهور. إضافة الى ٢٢,٨٪ منهم يعتقدون ان اولويات الحكومة تختلف عن اولويات المواطن. الشكل (٢٤) بين ذلك.



الاستنتاجات

١ - مؤشر الشفافية:

يلخص مدى إتاحة وتوفير المعلومات والوثائق المتعلقة بالموازنات العامة والمحلية للجمهور وإمكانية الاطلاع عليها، لمعرفة التوجهات الاقتصادية / الاجتماعية للحكومة، الاتحادية او المحلية، وأولوياتها وسياساتها وبرامجها.

ان نتائج الاستبيان تقود الى:

- إن المعرفة بما تعنيه الموازنة العامة مراحلها ومصادر إيراداتها، محدودة ولا تشمل المراحل المختلفة للموازنة.
- شرائح واسعة من المجتمع لم تطلع، وعلى مدى سنوات على الموازنات العامة، فضلاً عن ذلك الأغلبية العظمى من محافظة البصرة لم يتاح لهم الاطلاع على الموازنة المالية المحلية على تفاصيلها وتوزيع الانفاق وكفاءته.
- الاكتفاء فقط بنشر مشروع قانون الموازنة العامة والموازنة بعد إقرارها، دون توضيح تفاصيلها، وإتاحة الوصول الى بياناتها ووثائقها التي تقاس عليها شفافية الموازنات، من بينها التقارير الدورية والحسابات الختامية.
- لم تقوم الحكومة الاتحادية ولا الحكومة المحلية في البصرة بإعداد ونشر نموذج مبسط للموازنة او ما يطلق عليه بـ(موازنة المواطن) يوضح للمواطنين الإيرادات المالية وكيفية انفاقها، والجهات المسؤولة عن ذلك.
- معرفة الحق في الوصول الى المعلومات والوثائق المتعلقة بالموازنة، لا يكفي لتوطيده وممارسته بدون معرفة الأطر القانونية التي تكفل هذا الحق.
- يحمل المواطنون السلطتين التنفيذية والتشريعية، على المستوى الوطني، والحكومة المحلية في البصرة مسؤولية عدم إشاعة تفاصيل الموازنات وبياناتها وتمكين المواطنين من معرفتها.

٢ - مؤشر المشاركة:

تتعزز الثقة بين المواطن والحكومة الاتحادية او المحلية، عندما يقوم المواطنون بالمشاركة في المراحل المختلفة من الموازنة، وفي تحديد الأولويات ذات الجدوى، والتي تنعكس على مستوى حياتهم ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، وان تحسين مستوى المشاركة يؤشر على مستوى القناعة بأهمية الانفتاح على المواطنين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية / المالية...

لقد بينت نتائج الاستبيان الآتي:



- ضرورة الاستماع الى رأي المواطنين وحققهم في رسم السياسات الاقتصادية التي تعكس مصالحهم الحيوية.
- عدم معرفة اغلبية مواطني المحافظة بالتشريعات القانونية التي تؤطر حق المواطن في المشاركة بصياغة الموازنة العامة والمحلية، ومراقبة تنفيذها.
- ضرورة ان تقام حوارات مباشرة (ندوات، مؤتمرات، ...) مع المواطنين من قبل الحكومة الاتحادية والبرلمان والحكومة المحلية في جميع مراحل الموازنة، لتعزيز استجابتها لاحتياجات الشعب وتنازل رضاه، من خلال رفع كفاءة الانفاق وتقليل الهدر بالمال العام.
- ان منظمات المجتمع المدني هي الجهة الامثل للقيام بمهمة التواصل مع الجمهور، والقادرة على تبني ونقل مقترحات المواطنين فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة الاتحادية والمحلية، وتعزيز المشاركة في تقييم المشاريع والخدمات التي تضمن حياة المواطنين.
- من أعلاه يتضح ان كلا الحكومتين الاتحادية والمحلية لا تتيح الفرص المناسبة للمواطنين للمشاركة في جميع مراحل الموازنات الاتحادية والمحلية.

٣ - مؤشر التقييم:

- في ظل القدر الضئيل جداً للرقابة الفعالة على تنفيذ الموازنة من قبل المؤسسات المعنية كالبرلمان وأجهزة الرقابة العليا، وغياب الرقابة الشعبية والسياسات التي تعيق مشاركة الجمهور في كل مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة، جاءت نتائج التقييم كالاتي:
- ما عدا قطاع الدفاع والداخلية، جميع القطاعات ذات البعد الخدمي والانتاجي لم تنال ما يكفي من التخصيصات المالية، فضلاً عن سوء توزيع الانفاق وانخفاض مستوى كفاءته، فالخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والخدمات البلدية)، لم تقدم ما يشبع احتياجات المواطنين واحياناً توظف سياسياً في ظروف معينة، وقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والآثار والإسكان تعاني من اهمال شديد، وهي من القطاعات التي لها أثر في زيادة الموارد المالية وتوفير فرص عمل حقيقية للعاطلين من الشباب.
 - الكثافة السكانية ودرجة المحرومية واقتصاديات المحافظة هي المعايير التي يجب اعتمادها في توزيع التخصيصات المالية على المحافظات وضمن الموازنة، لضمان تحقيق العدالة والحد من ظاهرة الفقر والبطالة التي تعاني منها محافظاتنا ومنها محافظة البصرة.
 - عدم اشراك المواطنين في رسم السياسات الاقتصادية / المالية واتخاذ القرارات، وعدم اتاحة المجال امامهم لتحديد الأولويات التي تحتاجها المجتمعات المحلية، ومنها المجتمع المحلي في البصرة، أدى الى اتساع الفجوة وانعدام الثقة بين الحكومة، اتحادية كانت او محلية، وبين المواطنين، وما امتعاض المجتمع المحلي في البصرة من أداء الحكومة المحلية الا انعكاس لسياسات ابعاد المواطنين عن ممارسة حق المشاركة في الشأن العام.



التوصيات

من اجل رفع مستوى شفافية الموازنات الاتحادية والمحلية، ومستوى مشاركة المواطنين في مراحلها المختلفة، لضمان كفاءة الانفاق وتوزيعه بشكل عادل على المستوى الجغرافي للبلد ومستوى القطاعات الخدمية والإنتاجية، بما يعزز المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للموازنة باتجاه تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفر شروط الحياة الكريمة للمواطنين وتعال رضاهم ويحجب البلد الاضطرابات الاجتماعية المزمنة. لذا نأمل ان تنال التوصيات ادناه الانتباه والتبني من قبل الجهات الفاعلة:

أولاً: توصيات موجهة للحكومة الاتحادية ومجلس النواب.

- تمكين المواطنين من ممارسة حق المشاركة في الشؤون العامة، الوارد في المادة / ٢٠ من الدستور العراقي ٢٠٠٥.
- ضرورة تنفيذ آلية التعاون المشترك بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية للمراقبة والاشراف، التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء في شهر كانون الثاني ٢٠١٩، لما لهذه الآلية من أثر إيجابي في تعزيز الشفافية والثقة في الحكومات المحلية.
- الالتزام بالمبادئ والمعايير الأساسية لشفافية الموازنة العامة ونشر البيانات والمعلومات والوثائق والتقارير المتعلقة بها على المواقع الالكترونية، والواردة في الفصل العاشر / الشفافية، المادة ٥٠ / ثانياً من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.
- اعتماد موازنة (البرامج) بدلاً عن موازنة (البنود)، لضبط الأهداف وقياس الإنجاز وكفاءة الانفاق ووقف عمليات الهدر الكبيرة للمال العام.
- رفع مستوى الانفاق على القطاعات الإنتاجية، لتنويع مصادر الدخل الوطني، وتوفير فرص عمل حقيقية.
- نشر مشروع قانون الموازنة الاتحادية والموازنة المقررة وتفصيلها وتقارير التنفيذية الدورية والحسابات الختامية في اوقاتها محددة.
- اعداد وتقديم موازنة مبسطة (موازنة المواطن) تتيح للمواطنين الاطلاع على تفصيلها ببسر، وتعزيز قدرتهم على الفهم الصحيح للموازنة العامة الاتحادية، قبل إقرارها ومعرفة الجهات المسؤولة عن تنفيذها وتمكينهم من تقديم مقترحات ملائمة تخدم المجتمع.



- وضع الإجراءات، وضمن الأطر القانونية، الكفيلة بتوسيع دائرة النقاش ومشاركة الجمهور في جميع مراحل الموازنة، كخلق حلقات تداولية لمناقشة أسس واهداف الموازنة وتفاصيل بياناتها ومراجعة تقاريرها كافة.
- ان تقوم اللجان النيابية الوزارية بتدقيق ونشر تقارير تنفيذ الموازنة عبر الانترنت، لاطلاع المواطنين على مستويات التنفيذ وكفاءة الانفاق.
- انفتاح نواب محافظة البصرة في مجلس النواب على مواطني المحافظة، وعقد ندوات لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية وتمكينهم من المشاركة في طرح المقترحات والتعديلات بما يخدم المحافظة قبل اقراره في مجلس النواب.

ثانياً: توصيات موجهة لمحافظة البصرة ودوائرها الرقابية ومجلسها / إذا ما تم رفع قرار التجهيد عن مجالس المحافظات /:

- اعلان مشروع الموازنة المحلية للمحافظة في وسائل الاعلام، وعقد الندوات والمؤتمرات لإتاحة الفرص لمشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صياغة واعداد موازنة المحافظة، لتحديد المشاريع التي يحتاجها المجتمع المحلي، كما جاء في المادة / ٧ خامساً الفقرة (٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل، ومتابعة تنفيذها والتأكد من أنها تحقق الأهداف والنتائج المتوخاة لبناء الثقة مع الحكومة المحلية بدلاً من الامتعاض منها.
- اعداد موازنة مبسطة (موازنة المواطن) ونشرها على المواقع الالكترونية لإشاعتها بين شرائح المجتمع لتوضيح تفاصيلها وتوزيع الانفاق، والجهات المسؤولة عن تنفيذها.
- لتلافي الخلل في توزيع الانفاق وافتقاره للموضوعية والعدالة يتطلب زيادة الانفاق على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وقطاع السياحة والإسكان، لتحقيق إيرادات مالية للمحافظة، وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب العاطلين وإشباع المواطنين باحتياجاتهم الضرورية للحياة الكريمة.
- ان يكون الانفاق على القطاعات الخدمية يتسم بالبعد الاستراتيجي لتحقيق أفضل الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والخدمات البلدية) للمواطنين وان لا يرتبط تقديم الخدمات بأهداف سياسية ضيقة.
- ان يقوم مجلس المحافظة بدوره الرقابي المسؤول وعلى لجانه الرقابية اعداد تقاريرها الدورية المتعلقة بالإجاز وكفاءة الانفاق ونشرها على المواقع الالكترونية.
- ضرورة تفعيل الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية في المحافظة ليشمل جميع الدوائر ومشاريعها والمشاريع الوزارية، ونشر التقارير والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لعقد الندوات وإعلان ومناقشة التقارير الرقابية مع المواطنين.



ثالثاً

توصيات موجهة لمنظمات المجتمع المدني والاعلام:

- ان تقوم منظمات المجتمع المدني ومن خلال نشاطاتها المختلفة برفع وعي المواطن بأهمية المواظنين وشفافيتها ودورها في رسم توجهات البلد الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، فضلاً عن ضرورة تعزيز دورها في نصرة المواظنين لنيل حقهم في المشاركة بصياغة السياسات الاقتصادية التي تقرر مصيرهم.
- ان يأخذ الاعلام دوره في نشر كل ما يتعلق بالمواظنين الاقصادية والمحلية من معلومات ووثائق واشاعتها لإتاحة الفرص امام المواظنين للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم حولها، من خلال وسائله المختلفة.

عرض و تحليل نتائج الاستبيان



في قمار



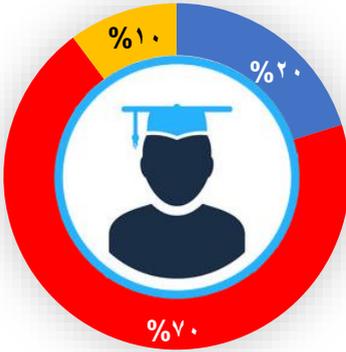




يتضح

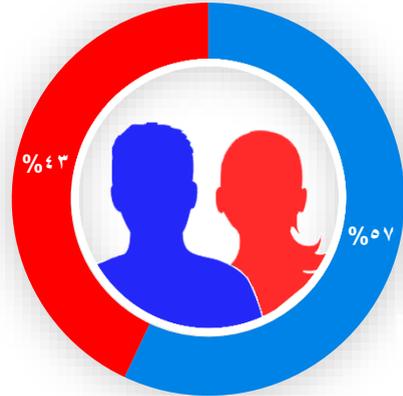
من الأشكال. إن أغلب المبحوثين هم من الذكور ونسبتهم ٥٧٪. ومن الذين يحملون شهادة الدبلوم والبيكالوريوس ٧٠٪. ومن الفئة العمرية الأكثر اهتماماً بموضوعة الاستبيان. الأكثر فهماً للموازنات المالية وأثرها في رسم توجهات البلد وقدرتها على تحقيق تطلبات المواطنين. تضمن الاستبيان أسئلة توزعت على ثلاث مؤشرات:

النسبة المئوية للمبحوثين حسب التحصيل الدراسي



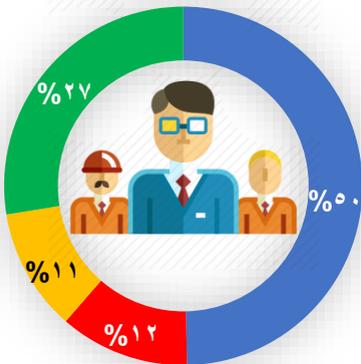
دراسات عليا ■ دبلوم-بيكالوريوس ■ اعدادية او اقل

النسبة المئوية للمبحوثين حسب نوع الجنس



ذكر ■ انثى

النسبة المئوية للمبحوثين حسب طبيعة العمل



موظف-متقاعد ■ طالب ■ قطاع خاص ■ بدون عمل

النسبة المئوية للمبحوثين حسب الفئة العمرية



سنة ٢٤-٣٤ ■ سنة ٢٤-١٨



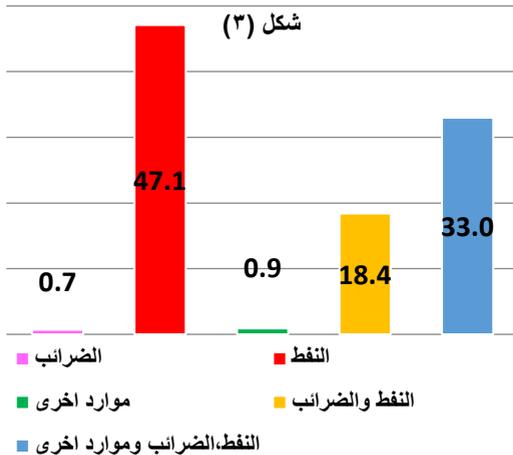
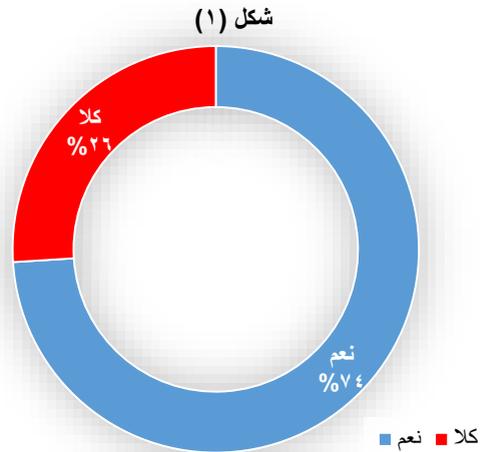
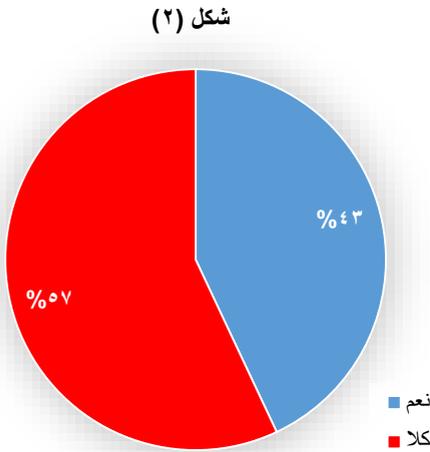
المؤشر الأول: الشفافية

الشفافية في تكوين دعامة لتنمية اقتصادية ومجتمعية، وفي بناء الثقة بين المواطن والسلطة التنفيذية، وتعزز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد.

تساهم

ومن خلال إجابة الباحثين على أسئلة هذا المؤشر يتضح الآتي:

- يوضح الشكل (1) ادناه إن نسبة الذين يعرفون ماهية الموازنة من الباحثين في العينة، بلغت 74٪، وبالرغم من ذلك فإن نسبة من هم على معرفة بمراحل الموازنة 43٪، الشكل (2).

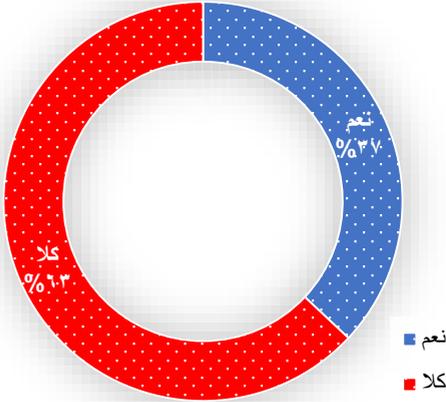


- ان 47,1٪، من الباحثين أشاروا الى ان (النفط) هو المصدر الأساس للإنفاق، وان النسبة الباقية موزعة على مصادر أخرى، يدل ذلك على مستوى معرفة المواطنين بطبيعة اقتصادنا واعتماده على مصدر وحيد للدخل الوطني دون الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.

كما هو موضح في الشكل (3).

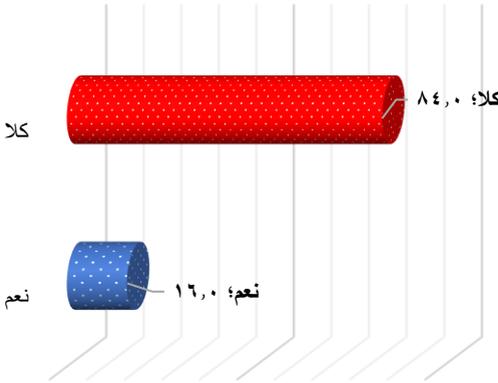


شكل (٤)



- إن ٦٣٪ من المبحوثين لم يطلعوا على الموازنة العامة الاتحادية بعد إقرارها، أو أي نموذج مبسط لها (موازنة المواطن). الشكل (٤). و٦٦٪ منهم لم يطلعوا على الموازنات السابقة، شكل (٥). و٨٤٪ منهم لم يطلعوا على الموازنات المحلية للمحافظة (ذي قار). شكل (٦)

شكل (٦)

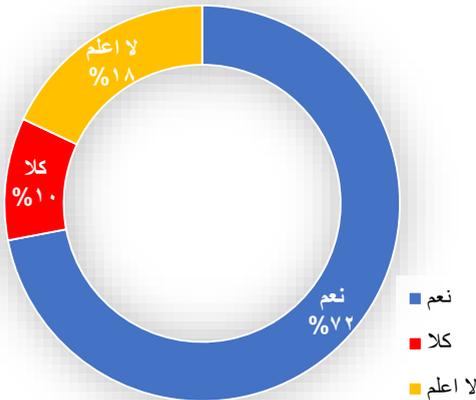


شكل (٥)



إن النتائج أعلاه تعكس مستوى التواصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين المجتمع، وعدم تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنات، ويبدو أن الحكومة المحلية في ذي قار لا تتيح للمواطنين الاطلاع على موازناتها المالية.

شكل (٧)

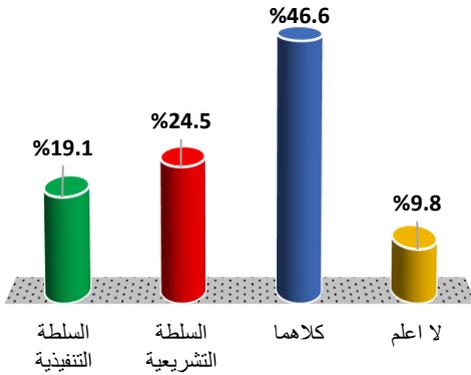


- وكما يبين الشكل (٧)، إن ٧٢٪ من المبحوثين يعرفون إن لهم الحق في الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة، وهي في مرحلة النقاش قبل إقراره.

وهذا يؤشر مستوى الوعي بالحقوق، الذي يتطلب نيلها.



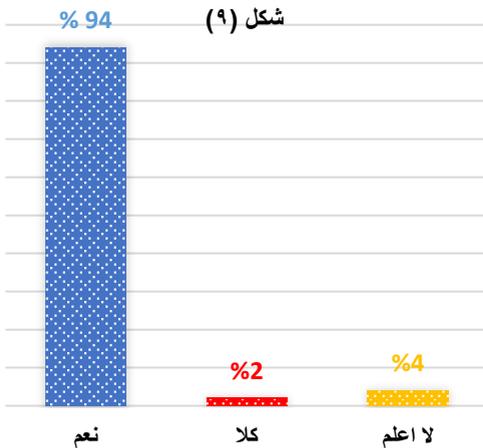
شكل (٨)



- ويبين الشكل (٨)، إن نسبة ٤٦,٦% من المبحوثين يحملون كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية مسؤولية نشر المعلومات والوثائق الخاصة بالموازنة واطاحتها للجمهور في الاوقات المحددة، لكن ١٩,١% منهم يحملون السلطة التنفيذية المسؤولية، و ٢٤,٥% منهم يحملون السلطة التشريعية.

هذا يعكس القدرة على تحديد المسؤوليات رغم تباين الوعي والمعرفة بتفاصيل مراحل اعداد الموازنة وإقرارها، ولكل مرحلة جهة مسؤولة.

شكل (٩)



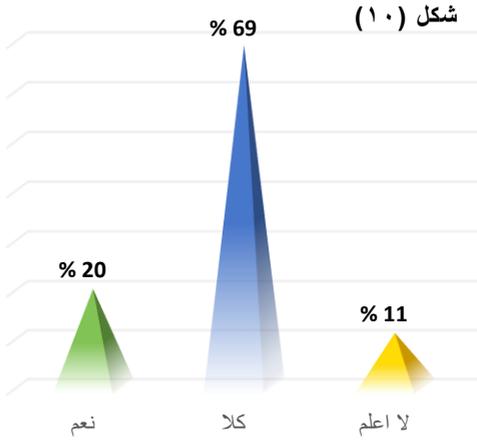
- وان نسبة ٩٤% من المبحوثين مع ضرورة قيام الحكومة الاتحادية والمحلية، بنشر وثيقة مبسطة (موازنة المواطن) لكلا الموازنتين المحلية والاتحادية، وذلك لتمكينهم من فهم الموازنات وتفاصيلها وهي خطوة لا بد منها باتجاه قيام المواطنين بمتابعة تنفيذ الموازنة وتقييمها.



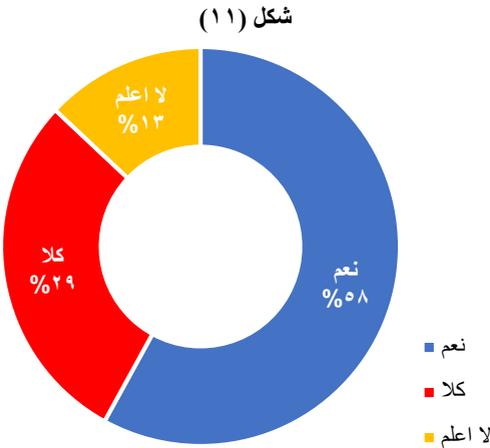
المؤشر الثاني: المشاركة

أن مشاركة المواطنين في مختلف مراحل اعداد وتنفيذ الموازنات العامة والمحلية أمر حيوي في تعزيز الشفافية وخلق صلات على مستوى عال من الثقة مع مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية، وتقود الى موازنات تتحقق من خلالها المصالح الحيوية للمواطنين.

نبين أدناه نتائج أسئلة هذا المؤشر:



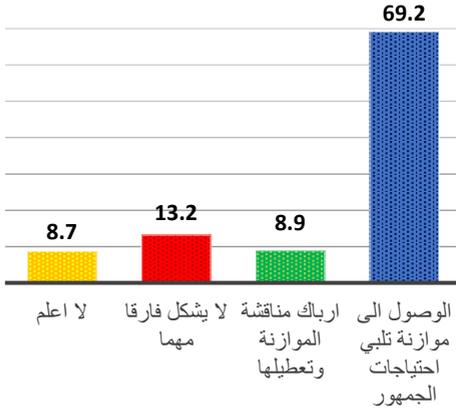
- لا يعتقد 19% من المبحوثين إن مناقشة الموازنة من قبل ممثلي الشعب في البرلمان يبرر عدم الحاجة الى سماع رأي المواطن قبل إقرارها والنظر في مقترحاته، الشكل (١٠).
- ما يؤكد إن المواطنين يتطلعون الى ان يكون لهم دور في الشأن العام، والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية / المالية.



- وإن 58% من المبحوثين يرون ان إقامة حوار مباشر بين المواطنين وممثليهم في البرلمان من شأنه ان يحسن الموازنة وتوجهات الانفاق وكفاءته بما يعزز الاستجابة لحاجات المواطنين الضرورية ويسهل لهم الحياة.

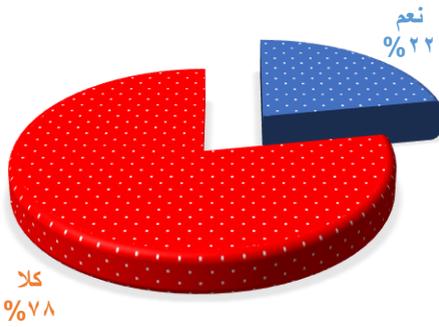


شكل (١٢)



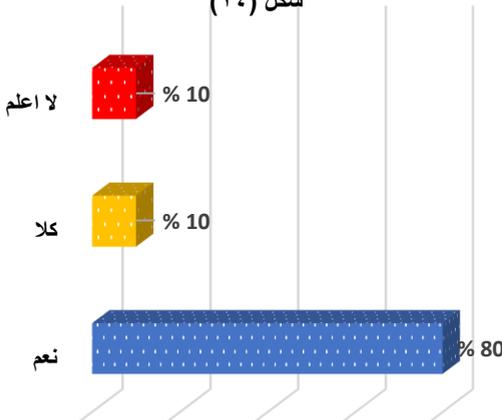
- كما أكد ٦٩,٢٪ منهم ان تحقيق الحوارات المباشرة مع المواطنين من قبل الحكومة والبرلمان، أثناء اعداد الموازنة، يؤدي الى تعميق المحتوى الاقتصادي / الاجتماعي للموازنة لتلبي احتياجات الجمهور، وتحقق الرضا.

شكل (١٣)



- وبالرغم من إدراك نسبة كبيرة من الباحثين لأهمية مشاركتهم في مناقشة الموازنة وفي مراحلها المتعددة، إلا ان ٧٨٪ منهم ليست لديهم معرفة بالتشريعات التي تكفل حق المواطن في المشاركة في اعداد الموازنة ومراقبتها.

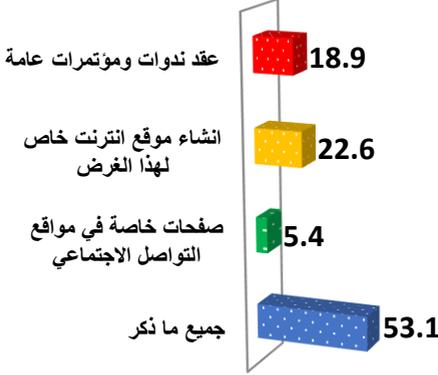
شكل (١٤)



- وإن كان هناك قصور واضح في تعريف المواطنين بالتشريعات القانونية التي تمكنهم من ممارسة الحق في المشاركة، إلا ان ٨٠٪ من الباحثين يعتقدون إن من حقهم إبداء الرأي وتقديم المقترحات أثناء مراحل اعداد الموازنة.

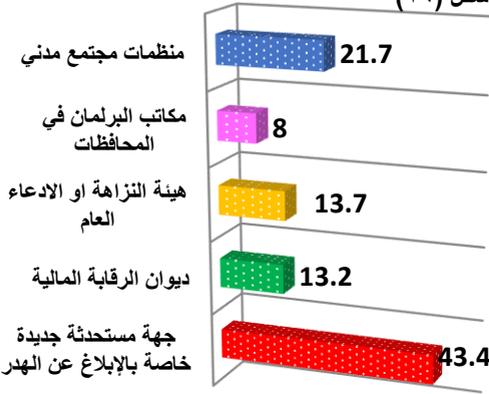


شكل (١٥)



- في الشكل (١٥) أدناه يتضح ان ٥٣,١% من المبحوثين يعتقدون ان أفضل السبل لجعل المواطن شريك حقيقي في اعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها، هي كل السبل التي تحقق التواصل مع المواطنين التي تراعي الاهتمامات والظروف.

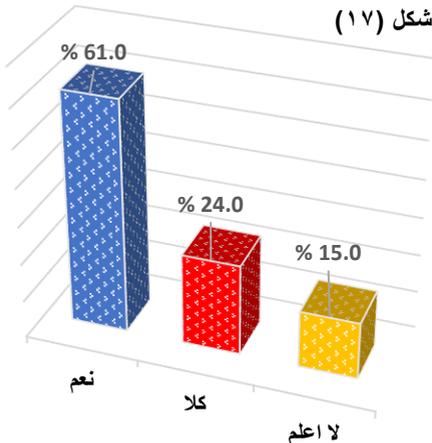
شكل (١٦)



- في الوقت الذي فيه ٢١,٧% من المبحوثين يعتقدون ان منظمات المجتمع المدني هي الجهة الأمثل للقيام بمهمة التواصل مع الجمهور وتلقي الشكاوى والمقترحات لمراقبة تنفيذ الموازنة، ونالت الجهات الأخرى نسب متدنية، نرى ان ٤٣,٤% منهم مع استحداث جهة جديدة خاصة بالإبلاغ عن الهدر.

وهذا مؤشر على مستوى ثقة المواطنين بمنظمات المجتمع المدني مقارنة بالجهات الرقابية الرسمية، الشكل (١٦).

شكل (١٧)



- ان ٦١% من المبحوثين يرون ضرورة ان يكون لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل ومؤثر في جميع مراحل الموازنة، هذه النسبة تعكس تطلعات المواطنين الى توظيف إمكانيات منظمات المجتمع المدني في الضغط باتجاه مشاركة المواطنين في اعداد الموازنات العامة والمحلية ومراقبة تنفيذها.

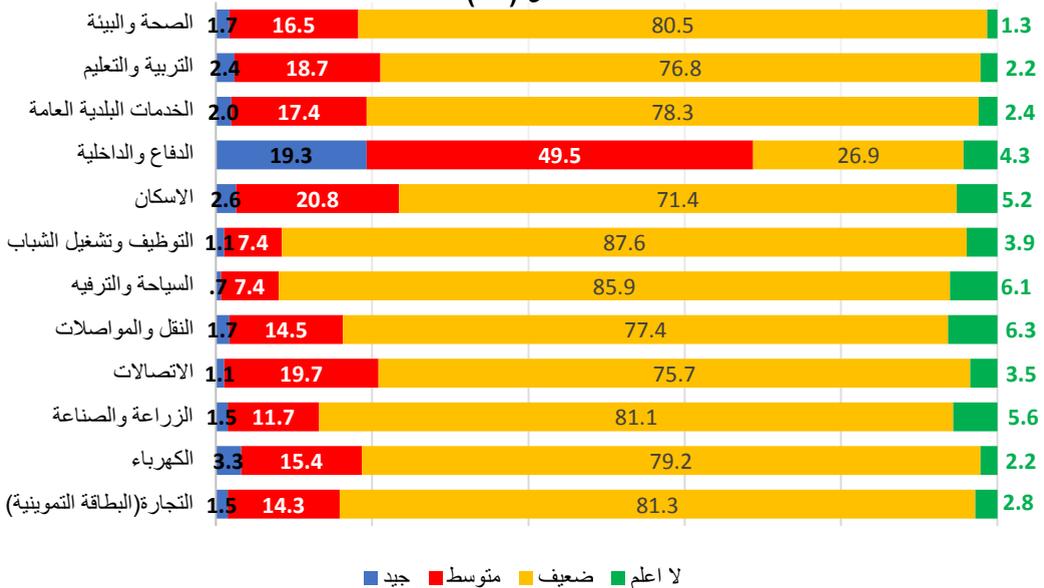


المؤشر الثالث: التقييم

أن ان تقييم اتجاهات الانفاق وتوزيع التخصيصات المالية، خاصة على المحافظات، ما هو إلا انعكاس لما لمسّه المواطنون جراء الموازنات وأثرها على القطاعات الحيوية ومدى استجابتها لحاجاتهم الضرورية. لقد أفرزت نتائج هذا المؤشر الآتي:

- اعتماداً على ما قدمته الموازنة العامة الاتحادية من خدمات لمسها المواطنون في محافظة ذي قار، كان مستوى تقييم الانفاق على القطاعات المبينة في الشكل (١٨) متباينة، إذ ان القطاع الوحيد الذي حصل على اعلى نسبة ٤٩,٥٪ على مستوى (متوسط) هو قطاع الدفاع والداخلية، أما القطاعات ذات البعد الإنتاجي والخدمي فجميعها حصلت على مستوى (ضعيف)، وكانت نسبها تتراوح بين ٨٧,٦٪ و ٧١,٤٪ من المبحوثين، وهذا مؤشر على مستوى معاناة المواطنين في ظل النقص الحاصل في شروط الحياة الكريمة.

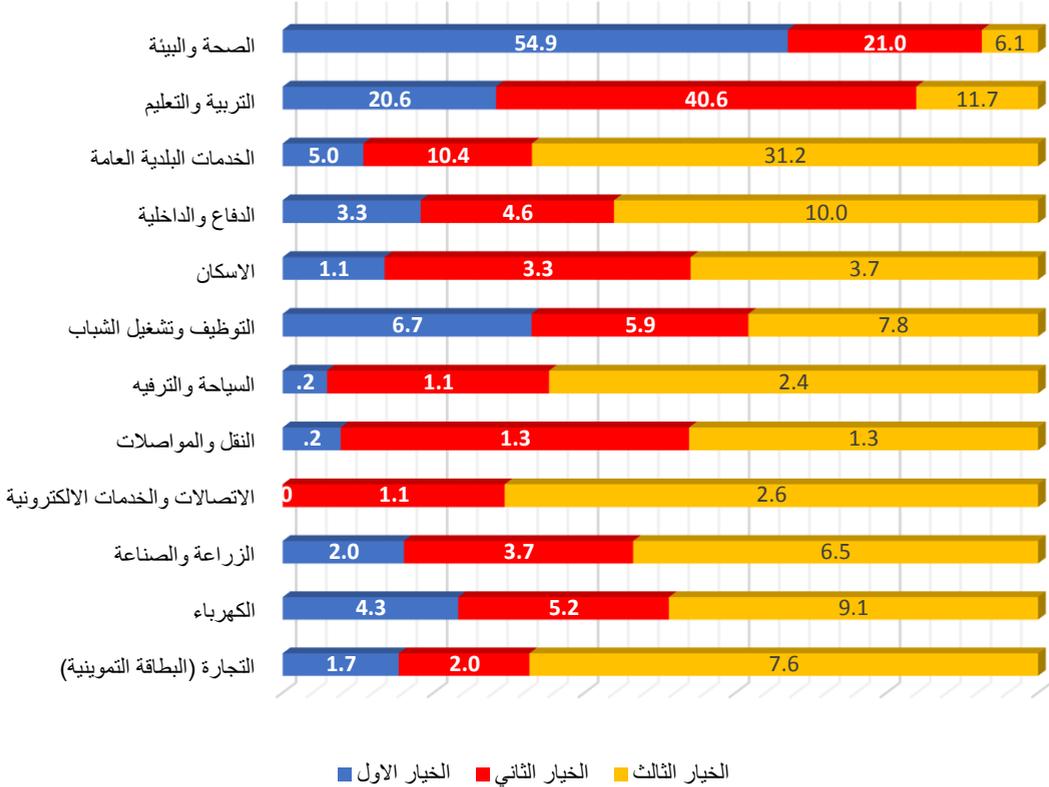
شكل (١٨)





- وإن القطاعات الثلاث التي يرى المبحوثون انها الأكثر حاجة الى زيادة في الانفاق وعلى المستوى الوطني، كانت قطاعات الخدمات الأساسية، الصحة والبيئة هو في الترتيب الأول، اذ حاز على نسبة ٥٤,٩٪ من المبحوثين، ويبدو ان جائحة كورونا كشفت تهالك نظامنا الصحي وبناءه التحتية، وقطاع التربية والتعليم جاء في الترتيب الثاني بنسبة ٤٠,٦٪، والخدمات البلدية العامة بنسبة ٣١,٢٪. وكما هو واضح في الشكل (١٩).

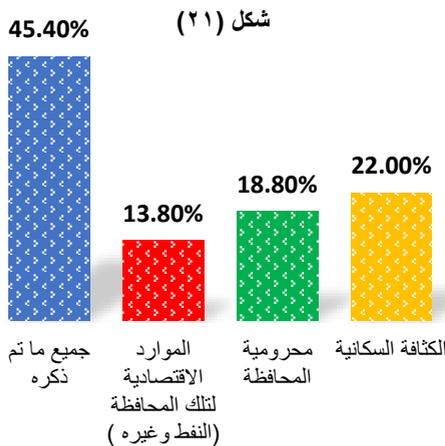
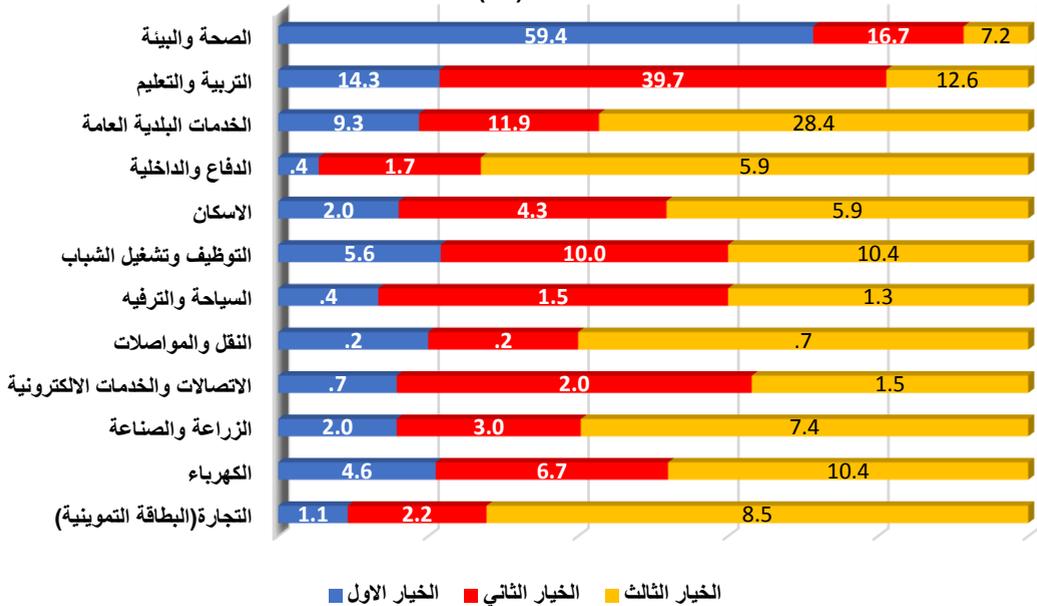
شكل (١٩)





- أما على مستوى محافظة ذي قار، جاءت النتائج مقارنة للمستوى الوطني، فقطاع الصحة والبيئة كان في الترتيب الأول في حاجته الى زيادة التخصيصات المالية، وقد حصل على نسبة **٥٩,٤%** من المبحوثين. وفي الترتيب الثاني كان قطاع التربية والتعليم بنسبة **٣٩,٧%**. وقطاع الخدمات البلدية العامة في الترتيب الثالث بنسبة **٢٨,٤%**.

شكل (٢٠)

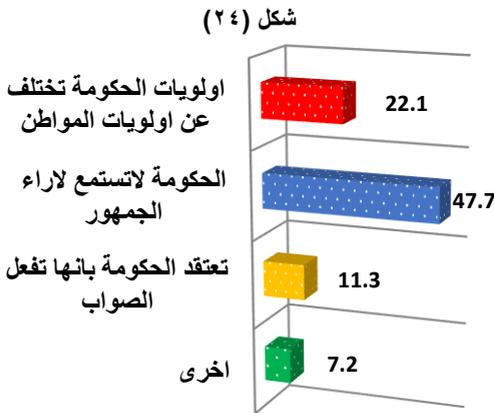
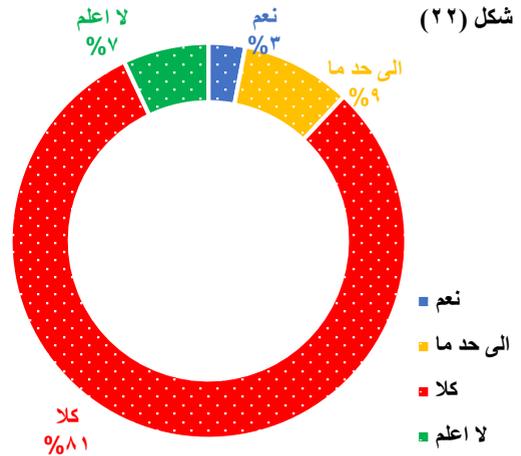
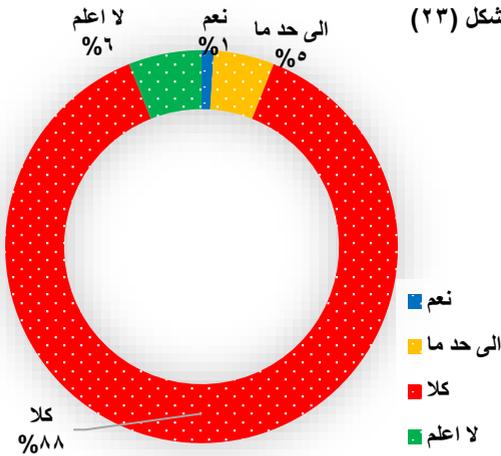


شكل (٢١)

- **٤٥,٤%** من المبحوثين يعتقدون من الضروري اعتماد معايير الكثافة السكانية ومحرومية المحافظة واقتصادياتها مجتمعة في توزيع حصص المحافظات من التخصيصات المالية ضمن الموازنة، لتحقيق العدالة في توزيع الثروات على المستوى الجغرافي وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع العلم ان محافظة ذي قار هي من المحافظات الأربعة الأشد حرماناً وثالث محافظة في عدد المحرومين بعد بغداد وبنينوى، كما هو واضح في الشكل (٢١).



- وإن ٨١٪ من المبحوثين يرون ان أنفاق المبالغ المخصصة لمحافظة ذي قار لم يؤد إلى اشباع احتياجات مواطني المحافظة المتزايدة. الشكل (٢٢). لأن الحكومة الاتحادية والمحلية لم توفيق في توزيع تلك المبالغ بشكل عادل على القطاعات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر. كما أشار إلى ذلك عدد من المبحوثين ونسبتهم ٨٨٪. الشكل (٢٣).



- وان السبب يعود كما أكده المبحوثون وبنسبة ٤٧,٧٪ إلى ان الحكومات المحلية لم تستمع لآراء الجمهور. إضافة إلى ٢٢,١٪ منهم يعتقدون ان أولويات الحكومة تختلف عن أولويات المواطن. الشكل (٢٤) بين ذلك.



الاستنتاجات

١ - مؤشر الشفافية:

يلخص مدى إتاحة وتوفر المعلومات والوثائق المتعلقة بالموازنة العامة والمحلية للجمهور وإمكانية الاطلاع عليها، لمعرفة التوجهات الاقتصادية / الاجتماعية للحكومة، الاتحادية او المحلية، وأولوياتها وسياساتها وبرامجها.

ان نتائج الاستبيان تقود الى:

- إن المعرفة بما تعنيه الموازنة العامة مراحلها ومصادر إيراداتها، محدودة ولا تشمل المراحل المختلفة للموازنة.
- شرائح واسعة من المجتمع لم تطلع، وعلى مدى سنوات على الموازنات العامة، فضلاً عن ذلك الأغلبية العظمى من محافظة ذي قار لم يتاح لهم الاطلاع على الموازنة المالية المحلية على تفاصيلها وتوزيع الانفاق وكفاءته.
- الاكتفاء فقط بنشر مشروع قانون الموازنة العامة والموازنة بعد إقرارها، دون توضيح تفاصيلها، وإتاحة الوصول الى بياناتها ووثائقها التي تقاس عليها شفافية الموازنات، من بينها التقارير الدورية والحسابات الختامية.
- لم تقوم الحكومة الاتحادية ولا الحكومة المحلية في ذي قار بإعداد ونشر نموذج مبسط للموازنة او ما يطلق عليه بـ(موازنة المواطن) يوضح للمواطنين الإيرادات المالية وكيفية انفاقها، والجهات المسؤولة عن ذلك.
- معرفة الحق في الوصول الى المعلومات والوثائق المتعلقة بالموازنة، لا يكفي لتوطيده وممارسته بدون معرفة الأطر القانونية التي تكفل هذا الحق.
- يحمل المواطنون السلطتين التنفيذية والتشريعية، على المستوى الوطني، والحكومة المحلية في ذي قار مسؤولية عدم إشاعة تفاصيل الموازنات وبياناتها وتمكين المواطنين من معرفتها.

٢ - مؤشر المشاركة:

تتعزز الثقة بين المواطن والحكومة الاتحادية او المحلية، عندما يقوم المواطنون بالمشاركة في المراحل المختلفة من الموازنة، وفي تحديد الأولويات ذات الجدوى، والتي تنعكس على مستوى حياتهم ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، وان تحسين مستوى المشاركة يؤشر على مستوى القناعة بأهمية الانفتاح على المواطنين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية / المالية...

لقد بينت نتائج الاستبيان الآتي:



- ضرورة الاستماع الى رأي المواطنين وحقهم في رسم السياسات الاقتصادية التي تعكس مصالحهم الحيوية.
- عدم معرفة اغلبية مواطني المحافظة بالتشريعات القانونية التي تؤطر حق المواطن في المشاركة بصياغة الموازنة العامة والمحلية، ومراقبة تنفيذها.
- ضرورة ان تقام حوارات مباشرة (ندوات، مؤتمرات، ...) مع المواطنين من قبل الحكومة الاتحادية والبرلمان والحكومة المحلية في جميع مراحل الموازنة، لتعزيز استجابتها لاحتياجات الشعب وتنازل رضاه، من خلال رفع كفاءة الانفاق وتقليل الهدر بالمال العام.
- ان منظمات المجتمع المدني هي الجهة الامثل للقيام بمهمة التواصل مع الجمهور، والقادرة على تبني ونقل مقترحات المواطنين فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة الاتحادية والمحلية، وتعزيز المشاركة في تقييم المشاريع والخدمات التي تضمن حياة المواطنين.
- من أعلاه يتضح ان كلا الحكومتين الاتحادية والمحلية لا تتيح الفرص المناسبة للمواطنين للمشاركة في جميع مراحل الموازنات الاتحادية والمحلية.

٣ - مؤشر التقييم:

- في ظل القدر الضئيل جداً للرقابة الفعالة على تنفيذ الموازنة من قبل المؤسسات المعنية كالبرلمان وأجهزة الرقابة العليا، وغياب الرقابة الشعبية والسياسات التي تعيق مشاركة الجمهور في كل مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة، جاءت نتائج التقييم كالاتي:
- ما عدا قطاع الدفاع والداخلية، جميع القطاعات ذات البعد الخدمي والانتاجي لم تنال ما يكفي من التخصيصات المالية، فضلاً عن سوء توزيع الانفاق وانخفاض مستوى كفاءته، فالخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والخدمات البلدية)، لم تقدم ما يشبع احتياجات المواطنين وحياتاً توظف سياسياً في ظروف معينة، وقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والآثار والإسكان تعاني من اهمال شديد، وهي من القطاعات التي لها أثر في زيادة الموارد المالية وتوفير فرص عمل حقيقية للعاطلين من الشباب.
 - الكثافة السكانية ودرجة المحرومية واقتصاديات المحافظة هي المعايير التي يجب اعتمادها في توزيع التخصيصات المالية على المحافظات وضمن الموازنة، لضمان تحقيق العدالة والحد من ظاهرة الفقر والبطالة التي تعاني منها محافظتنا ومنها محافظة ذي قار.
 - عدم اشراك المواطنين في رسم السياسات الاقتصادية / المالية واتخاذ القرارات، وعدم اتاحة المجال امامهم لتحديد الأولويات التي تحتاجها المجتمعات المحلية، ومنها المجتمع المحلي في ذي قار، أدى الى اتساع الفجوة وانعدام الثقة بين الحكومة، اتحادية كانت او محلية، وبين المواطنين، وما امتعض المجتمع المحلي في ذي قار من أداء الحكومة المحلية الا انعكاس لسياسات ابعاد المواطنين عن ممارسة حق المشاركة في الشأن العام.



التوصيات

من اجل رفع مستوى شفافية الموازنات الاتحادية والمحلية، ومستوى مشاركة المواطنين في مراحلها المختلفة، لضمان كفاءة الانفاق وتوزيعه بشكل عادل على المستوى الجغرافي للبلد ومستوى القطاعات الخدمية والإنتاجية، بما يعزز المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للموازنة باتجاه تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفر شروط الحياة الكريمة للمواطنين وتعال رضاهم ويحجب البلد الاضطرابات الاجتماعية المزمنة. لذا نأمل ان تنال التوصيات ادناه الانتباه والتبني من قبل الجهات الفاعلة:

أولاً: توصيات موجهة للحكومة الاتحادية ومجلس النواب.

- تمكين المواطنين من ممارسة حق المشاركة في الشؤون العامة، الوارد في المادة /٢٠ من الدستور العراقي ٢٠٠٥.
- ضرورة تنفيذ آلية التعاون المشترك بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية للمراقبة والاشراف، التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء في شهر كانون الثاني ٢٠١٩، لما لهذه الآلية من أثر إيجابي في تعزيز الشفافية والثقة في الحكومات المحلية.
- الالتزام بالمبادئ والمعايير الأساسية لشفافية الموازنة العامة ونشر البيانات والمعلومات والوثائق والتقارير المتعلقة بها على المواقع الالكترونية، والواردة في الفصل العاشر / الشفافية، المادة ٥٠ / ثانياً من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.
- اعتماد موازنة (البرامج) بدلاً عن موازنة (البنود)، لضبط الأهداف وقياس الإنجاز وكفاءة الانفاق ووقف عمليات الهدر الكبيرة للمال العام.
- رفع مستوى الانفاق على القطاعات الإنتاجية، لتنويع مصادر الدخل الوطني، وتوفير فرص عمل حقيقية.
- نشر مشروع قانون الموازنة الاتحادية والموازنة المقررة وتفاصيلها وتقارير التنفيذية الدورية والحسابات الختامية في اوقاتها محددة.
- اعداد وتقديم موازنة مبسطة (موازنة المواطن) تتيح للمواطنين الاطلاع على تفاصيلها ببسر، وتعزيز قدرتهم على الفهم الصحيح للموازنة العامة الاتحادية، قبل إقرارها ومعرفة الجهات المسؤولة عن تنفيذها وتمكينهم من تقديم مقترحات ملائمة تخدم المجتمع.



- وضع الإجراءات، وضمن الأطر القانونية، الكفيلة بتوسيع دائرة النقاش ومشاركة الجمهور في جميع مراحل الموازنة، كخلق حلقات تداولية لمناقشة أسس واهداف الموازنة وتفاصيل بياناتها ومراجعة تقاريرها كافة.
- ان تقوم اللجان النيابية الوزارية بتدقيق ونشر تقارير تنفيذ الموازنة عبر الانترنت، لاطلاع المواطنين على مستويات التنفيذ وكفاءة الانفاق.
- انفتاح نواب محافظة ذي قار في مجلس النواب على مواطني المحافظة، وعقد ندوات لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية وتمكينهم من المشاركة في طرح المقترحات والتعديلات بما يخدم المحافظة قبل اقراره في مجلس النواب.

ثانياً:

توصيات موجهة لمحافظة ذي قار ودوائرها الرقابية ومجلسها / إذا ما تم رفع قرار التجميد عن مجالس المحافظات /:

- اعلان مشروع الموازنة المحلية للمحافظة في وسائل الاعلام، وعقد الندوات والمؤتمرات لإتاحة الفرص لمشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صياغة واعداد موازنة المحافظة، لتحديد المشاريع التي يحتاجها المجتمع المحلي، كما جاء في المادة / ٧ خامساً الفقرة (٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل، ومتابعة تنفيذها والتأكد من أنها تحقق الأهداف والنتائج المتوخاة لبناء الثقة مع الحكومة المحلية بدلاً من الامتعاض منها.
- اعداد موازنة مبسطة (موازنة المواطن) ونشرها على المواقع الالكترونية لإشاعتها بين شرائح المجتمع لتوضيح تفاصيلها وتوزيع الانفاق، والجهات المسؤولة عن تنفيذها.
- لتلافي الخلل في توزيع الانفاق وافتقاره للموضوعية والعدالة يتطلب زيادة الانفاق على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وقطاع السياحة والإسكان، لتحقيق إيرادات مالية للمحافظة، وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب العاطلين وإشباع المواطنين باحتياجاتهم الضرورية للحياة الكريمة.
- ان يكون الانفاق على القطاعات الخدمية يتسم بالبعد الاستراتيجي لتحقيق أفضل الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والخدمات البلدية) للمواطنين وان لا يرتبط تقديم الخدمات بأهداف سياسية ضيقة.
- ان يقوم مجلس المحافظة بدوره الرقابي المسؤول وعلى لجانه الرقابية اعداد تقاريرها الدورية المتعلقة بالإيجاز وكفاءة الانفاق ونشرها على المواقع الالكترونية.
- ضرورة تفعيل الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية في المحافظة ليشمل جميع الدوائر ومشاريعها والمشاريع الوزارية، ونشر التقارير والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لعقد الندوات وإعلان ومناقشة التقارير الرقابية مع المواطنين.



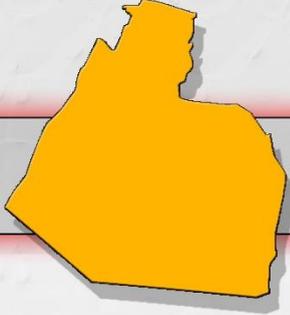
ثالثاً

توصيات موجهة لمنظمات المجتمع المدني والاعلام:

- ان تقوم منظمات المجتمع المدني ومن خلال نشاطاتها المختلفة برفع وعي المواطن بأهمية الموازنات وشفافيتها ودورها في رسم توجهات البلد الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، فضلاً عن ضرورة تعزيز دورها في نصرة المواطنين لنيل حقهم في المشاركة بصياغة السياسات الاقتصادية التي تقرر مصيرهم.
- ان يأخذ الاعلام دوره في نشر كل ما يتعلق بالموازنات الاتحادية والمحلية من معلومات ووثائق واشاعتها لإتاحة الفرص امام المواطنين للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم حولها، من خلال وسائله المختلفة.

عرض و تحليل نتائج الاستبيان

المحتوى



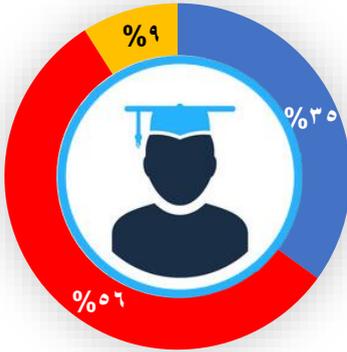




يتضح

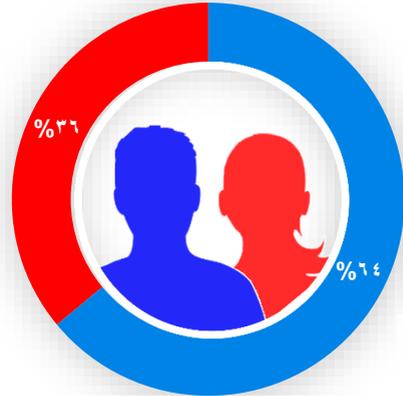
من الأشكال. إن أغلب المبحوثين هم من الذكور ونسبتهم ٦٤٪. ومن الذين يحملون شهادة الدبلوم والبيكالوريوس ٥٦٪. ومن الفئة العمرية (أكبر من ٤٥) ٢٨٪. ومن الموظفين والمتقاعدين ونسبتهم ٤١٪. وهم الشرائح الأكثر اهتماماً بموضوعة الاستبيان. الأكثر فهماً للموازنات المالية وأثرها في رسم توجهات البلد وقدرتها على تحقيق تطلبات المواطنين. تضمن الاستبيان أسئلة توزعت على ثلاث مؤشرات:

النسبة المئوية للمبحوثين حسب التحصيل الدراسي



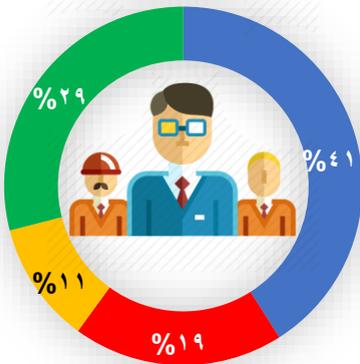
دراسات عليا ■ دبلوم-بيكالوريوس ■ اعدادية او اقل

النسبة المئوية للمبحوثين حسب نوع الجنس



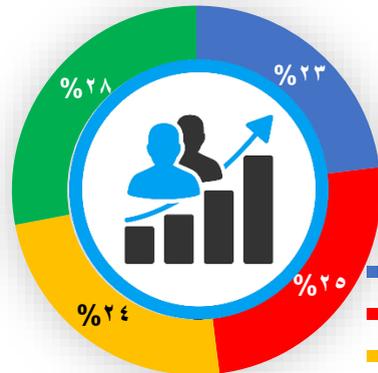
ذكر ■ انثى

النسبة المئوية للمبحوثين حسب طبيعة العمل



موظف-متقاعد ■ قطاع خاص ■ طالب ■ بدون عمل

النسبة المئوية للمبحوثين حسب الفئة العمرية



٢٤-١٨ سنة ■ ٣٤-٢٥ سنة ■ ٤٥-٣٥ سنة ■ اكبر من ٤٥



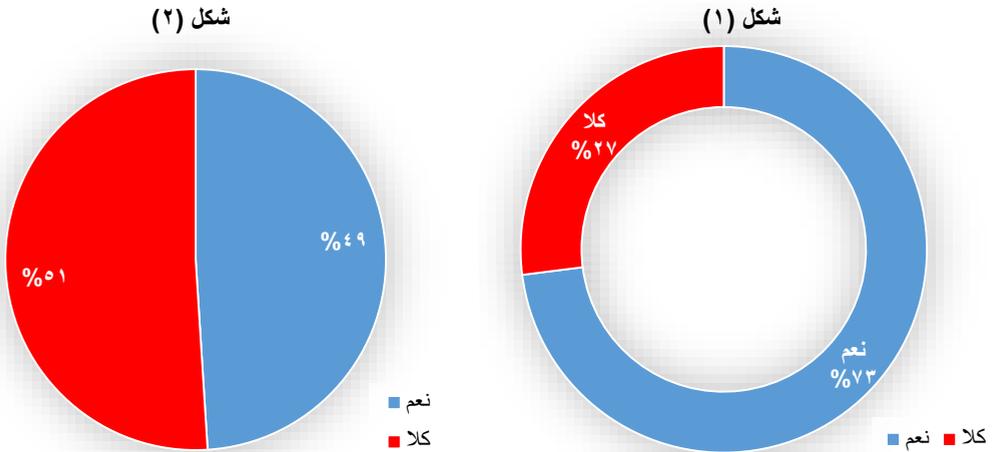
المؤشر الأول: الشفافية

تساهم

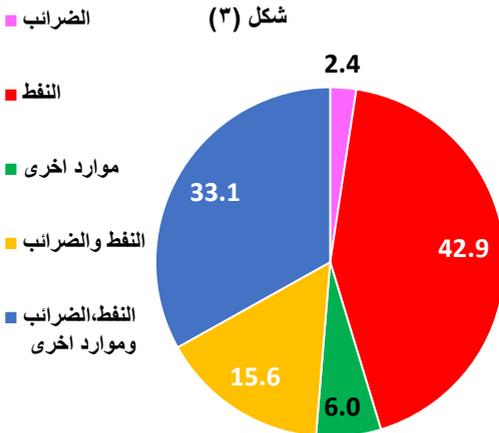
الشفافية في تكوين دعامة لتنمية اقتصادية ومجتمعية، وفي بناء الثقة بين المواطن والسلطة التنفيذية، وتعزز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد.

ومن خلال إجابة الباحثين على أسئلة هذا المؤشر يتضح الآتي:

- يوضح الشكل (1) ادناه إن نسبة الذين يعرفون ماهية الموازنة من الباحثين في العينة، بلغت ٧٣٪، وبالرغم من ذلك فإن نسبة من هم على معرفة بمراحل الموازنة ٤٩٪، الشكل (٢).

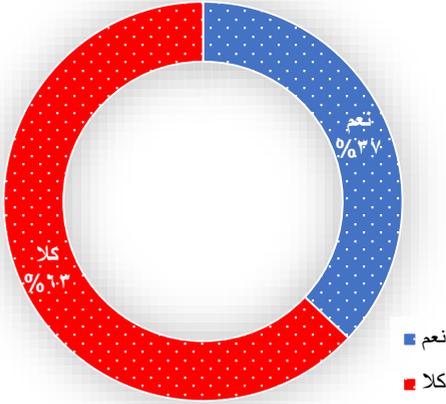


- ان ٤٢,٩٪ من الباحثين أشاروا الى ان (النفط) هو المصدر الأساس للإنفاق، وان النسبة الباقية موزعة على مصادر أخرى، يدل ذلك على مستوى معرفة المواطنين بطبيعة اقتصادنا واعتماده على مصدر وحيد للدخل الوطني دون الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. كما هو موضح في الشكل (٣).



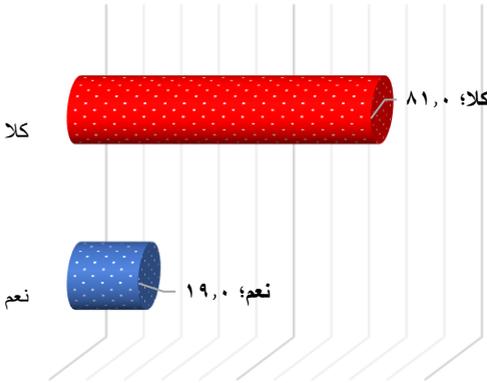


شكل (٤)

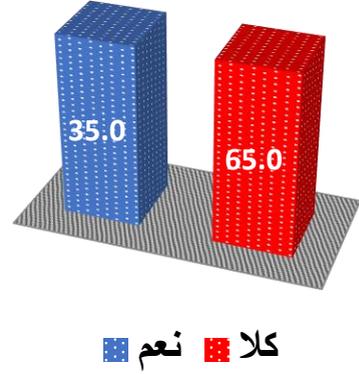


- إن 63% من المبحوثين لم يطلعوا على الموازنة العامة الاتحادية بعد إقرارها. أو أي نموذج مبسط لها (موازنة المواطن). الشكل (٤). و15% منهم لم يطلعوا على الموازنات السابقة. شكل (٥). و81% منهم لم يطلعوا على الموازنات المحلية للمحافظة (الثنى). شكل (٦)

شكل (٦)

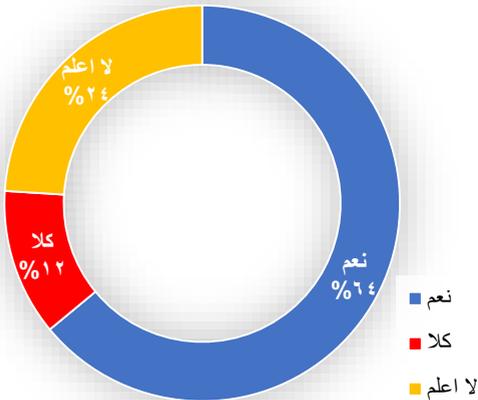


شكل (٥)



إن النتائج أعلاه تعكس مستوى التواصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين المجتمع. وعدم تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنات. ويبدو أن الحكومة المحلية في الثنى لا تتيح للمواطنين الاطلاع على موازناتها المالية.

شكل (٧)

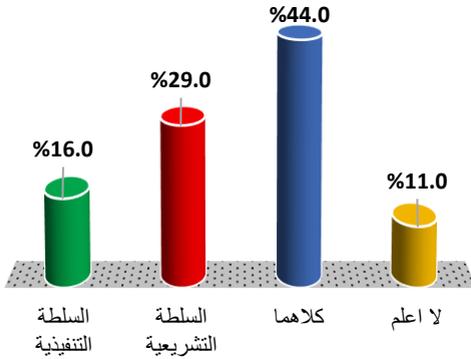


- وكما يبين الشكل (٧) أدناه. إن 64% من المبحوثين يعرفون إن لهم الحق في الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة. وهي في مرحلة النقاش قبل إقراره.

وهذا يؤشر مستوى الوعي بالحقوق. الذي يتطلب نيلها.



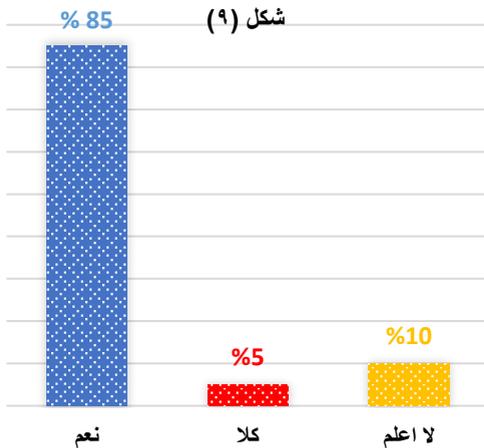
شكل (٨)



- ويبين الشكل (٨) أدناه، إن نسبة ٤٤٪ من المبحوثين يحملون كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية مسؤولية نشر المعلومات والوثائق الخاصة بالموازنة واطاحتها للجمهور في الاوقات المحددة. لكن ١٦٪ منهم يحملون السلطة التنفيذية المسؤولية، و٢٩٪ منهم يحملون السلطة التشريعية.

هذا يعكس القدرة على تحديد المسؤوليات رغم تباين الوعي والمعرفة بتفاصيل مراحل اعداد الموازنة وإقرارها، ولكل مرحلة جهة مسؤولة.

شكل (٩)



- وان نسبة ٨٥٪ من المبحوثين مع ضرورة قيام الحكومة الاتحادية والمحلية، بنشر وثيقة مبسطة (موازنة المواطن) لكلا الموازنتين المحلية والاتحادية، وذلك لتمكينهم من فهم الموازنات وتفاصيلها وهي خطوة لا بد منها باتجاه قيام المواطنين بمتابعة تنفيذ الموازنة وتقييمها.

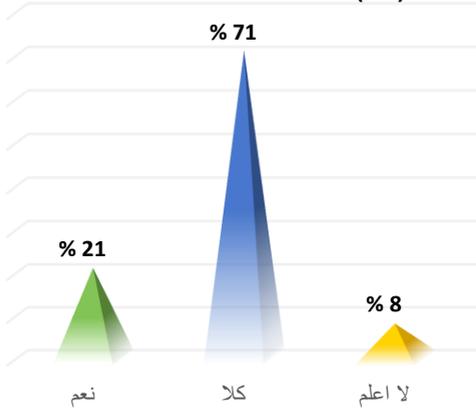


المؤشر الثاني: المشاركة

أن مشاركة المواطنين في مختلف مراحل اعداد وتنفيذ الموازنات العامة والمحلية أمر حيوي في تعزيز الشفافية وخلق صلات على مستوى عال من الثقة مع مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية، وتقود الى موازنات تتحقق من خلالها المصالح الحيوية للمواطنين.

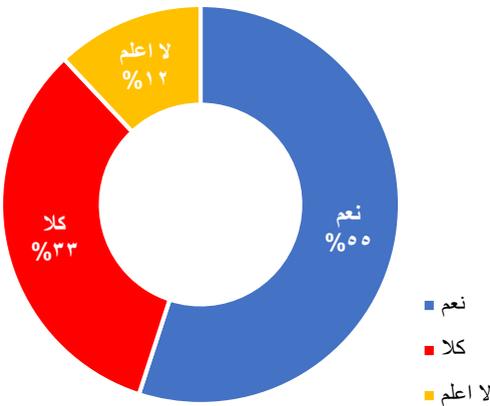
نبين أدناه نتائج أسئلة هذا المؤشر:

شكل (١٠)



- لا يعتقد 71% من المبحوثين إن مناقشة الموازنة من قبل ممثلي الشعب في البرلمان يبرر عدم الحاجة الى سماع رأي المواطن قبل إقرارها والنظر في مقترحاته، الشكل (١٠).
ما يؤكد إن المواطنين يتطلعون الى ان يكون لهم دور في الشأن العام، والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية / المالية.

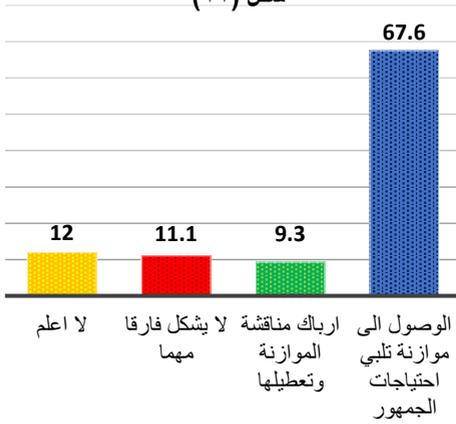
شكل (١١)



- وإن 55% من المبحوثين يرون ان إقامة حوار مباشر بين المواطنين وممثليهم في البرلمان من شأنه ان يحسن الموازنة وتوجهات الانفاق وكفاءته بما يعزز الاستجابة لحاجات المواطنين الضرورية ويسهل لهم الحياة.

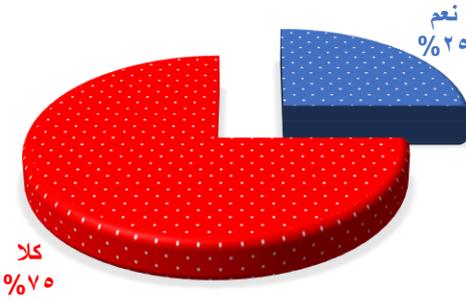


شكل (١٢)



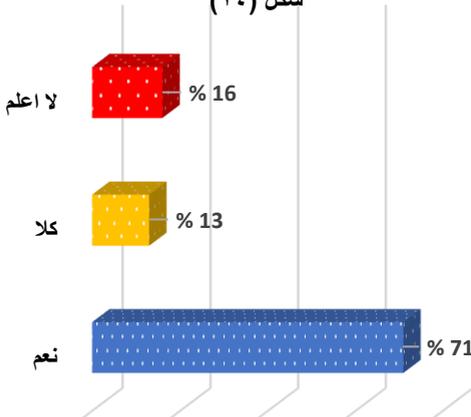
- كما أكد ٦٧,٦٪ منهم ان تحقيق الحوارات المباشرة مع المواطنين من قبل الحكومة والبرلمان، أثناء اعداد الموازنة، يؤدي الى تعميق المحتوى الاقتصادي / الاجتماعي للموازنة لتلبي احتياجات الجمهور، وتحقق الرضا.

شكل (١٣)



- وبالرغم من إدراك نسبة كبيرة من المبحوثين لأهمية مشاركتهم في مناقشة الموازنة وفي مراحلها المتعددة، إلا ان ٧٥٪ منهم ليست لديهم معرفة بالتشريعات التي تكفل حق المواطن في المشاركة في اعداد الموازنة ومراقبتها.

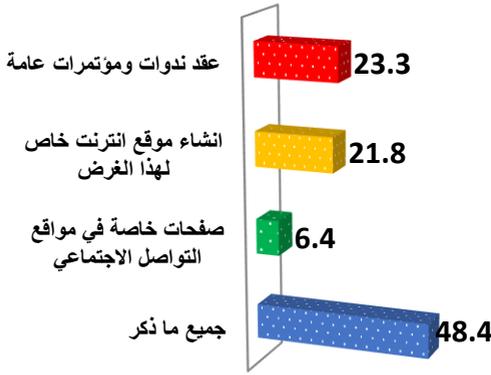
شكل (١٤)



- وإن كان هناك قصور واضح في تعريف المواطنين بالتشريعات القانونية التي تمكنهم من ممارسة الحق في المشاركة، إلا ان ٧١٪ من المبحوثين يعتقدون إن من حقهم إبداء الرأي وتقديم المقترحات أثناء مراحل اعداد الموازنة.

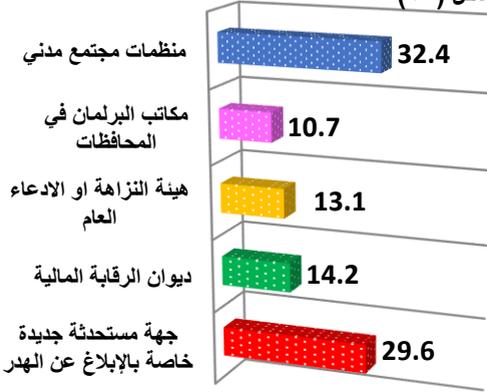


شكل (١٥)



- في الشكل (١٥) أدناه يتضح ان ٤٨,٤% من المبحوثين يعتقدون ان أفضل السبل لجعل المواطن شريك حقيقي في اعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها، هي كل السبل التي تحقق التواصل مع المواطنين التي تراعي الاهتمامات والظروف.

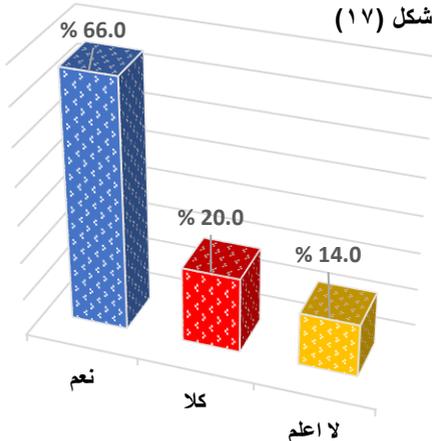
شكل (١٦)



- في الوقت الذي فيه ٣٢,٤% من المبحوثين يعتقدون ان منظمات المجتمع المدني هي الجهة الأمثل للقيام بمهمة التواصل مع الجمهور وتلقي الشكاوى والمقترحات لمراقبة تنفيذ الموازنة، ونالت الجهات الأخرى نسب متدنية، نرى ان ٢٩,٦% منهم مع استحداث جهة جديدة خاصة بالإبلاغ عن الهدر.

وهذا مؤشر على مستوى ثقة المواطنين بمنظمات المجتمع المدني مقارنة بالجهات الرقابية الرسمية، الشكل (١٦).

شكل (١٧)



- ان ٦٦% من المبحوثين يرون ضرورة ان يكون لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل ومؤثر في جميع مراحل الموازنة، هذه النسبة تعكس تطلعات المواطنين الى توظيف إمكانيات منظمات المجتمع المدني في الضغط باتجاه مشاركة المواطنين في اعداد الموازنات العامة والمحلية ومراقبة تنفيذها.

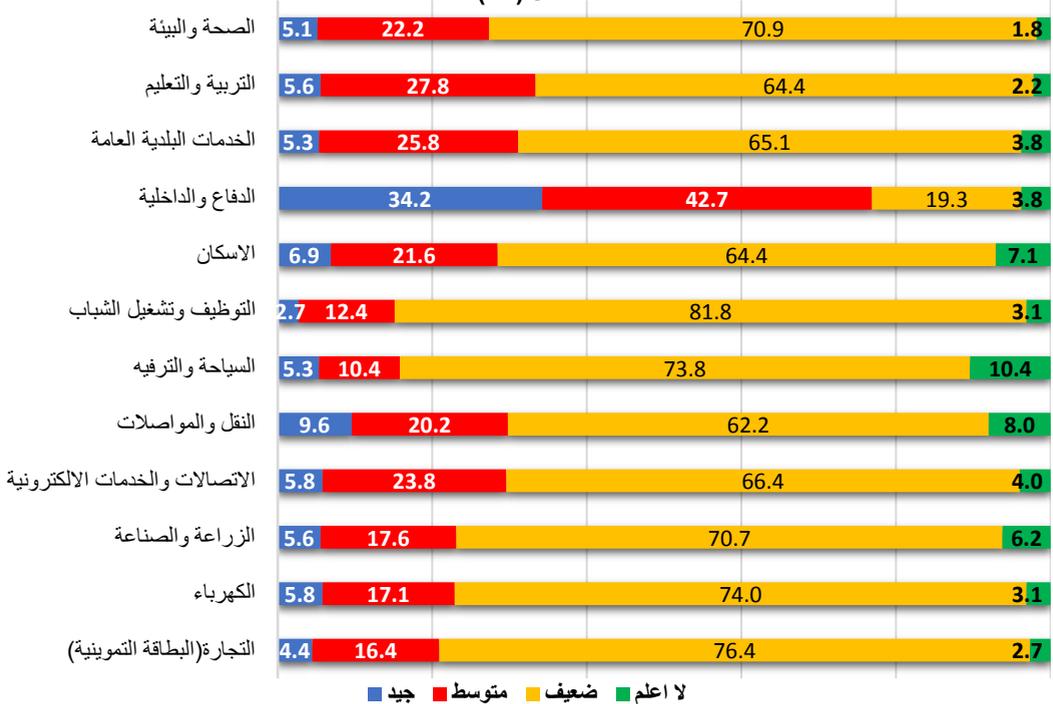


المؤشر الثالث: التقييم

أن ان تقييم اتجاهات الانفاق وتوزيع التخصيصات المالية، خاصة على المحافظات، ما هو إلا انعكاس لما لمسّه المواطنون جراء الموازنات وأثرها على القطاعات الحيوية ومدى استجابتها لحاجاتهم الضرورية. لقد أفرزت نتائج هذا المؤشر الآتي:

- اعتماداً على ما قدمته الموازنة العامة الاتحادية من خدمات لمسها المواطنون في محافظة المثني، كان مستوى تقييم الانفاق على القطاعات المبينة في الشكل (١٨) متباينة، إذ ان القطاع الوحيد الذي حصل على اعلى نسبة ٤٢,٧٪ على مستوى (متوسط) هو قطاع الدفاع والداخلية، أما القطاعات ذات البعد الإنتاجي والخدمي فجميعها حصلت على مستوى (ضعيف)، وكانت نسبها تتراوح بين ٨١,٨٪ و ١٤,٢٪ من المبحوثين، وهذا مؤشر على مستوى معاناة المواطنين في ظل النقص الحاصل في شروط الحياة الكريمة.

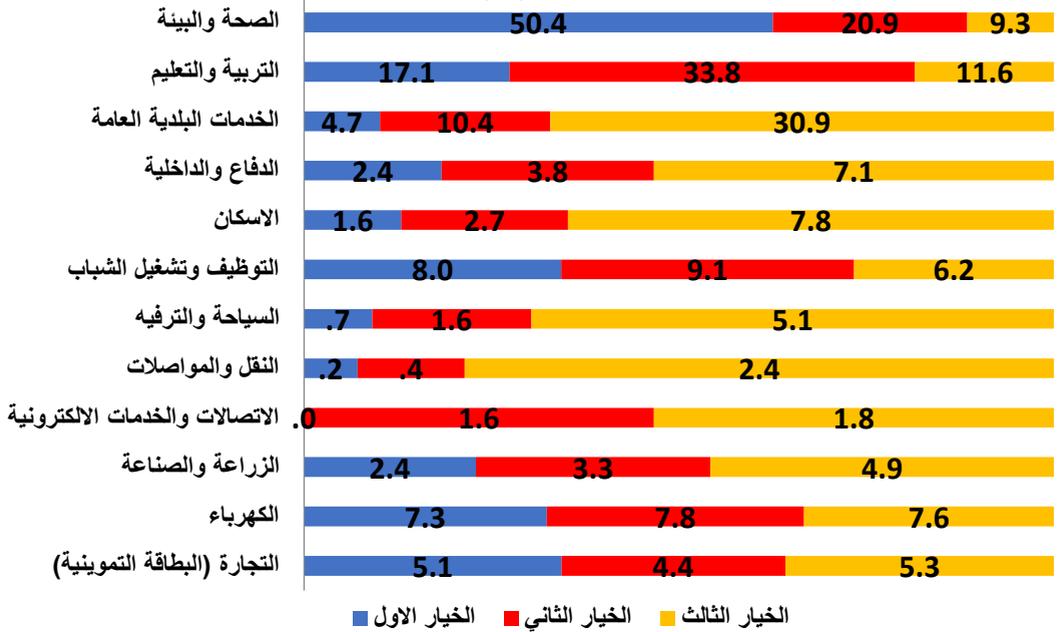
شكل (١٨)





- وإن القطاعات الثلاث التي يرى المبحوثون انها الأكثر حاجة الى زيادة في الانفاق وعلى المستوى الوطني، كانت قطاعات الخدمات الأساسية، الصحة والبيئة هو في الترتيب الأول، اذ حاز على نسبة ٥٠,٤٪ من المبحوثين، ويبدو ان جائحة كورونا كشفت تهالك نظامنا الصحي وبناءه التحتية، وقطاع التربية والتعليم جاء في الترتيب الثاني بنسبة ٣٣,٨٪، والخدمات البلدية العامة بنسبة ٣٠,٩٪. وكما هو واضح في الشكل (١٩).

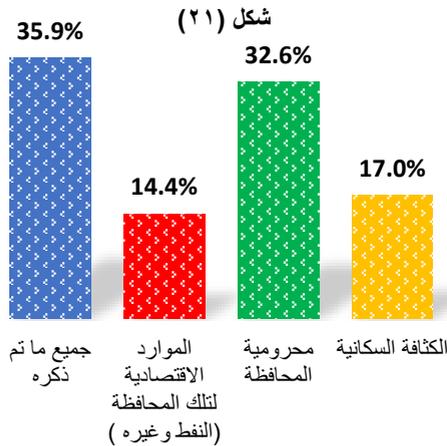
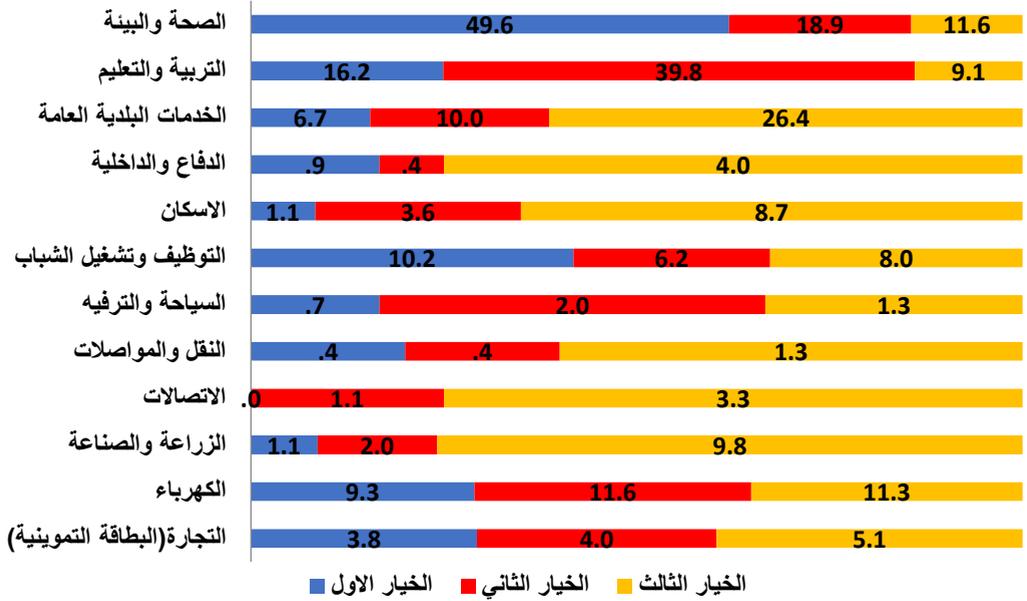
شكل (١٩)





- أما على مستوى محافظة المنى، جاءت النتائج مقارنة للمستوى الوطني، فقطاع الصحة والبيئة كان في الترتيب الأول في حاجته الى زيادة التخصيصات المالية، وقد حصل على نسبة ٤٩,٦% من المبحوثين. وفي الترتيب الثاني كان قطاع التربية والتعليم بنسبة ٣٩,٨%. وقطاع الخدمات البلدية العامة في الترتيب الثالث بنسبة ٢٦,٤%.

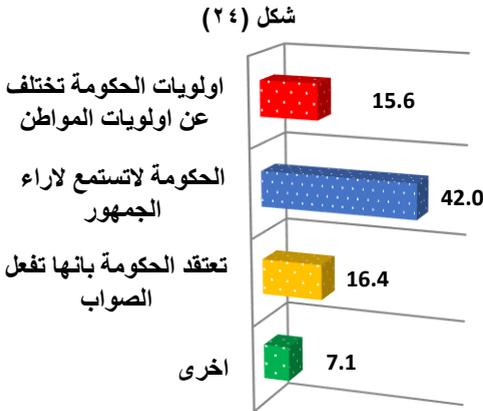
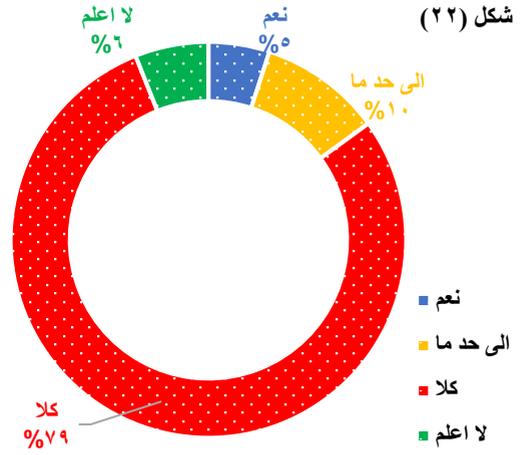
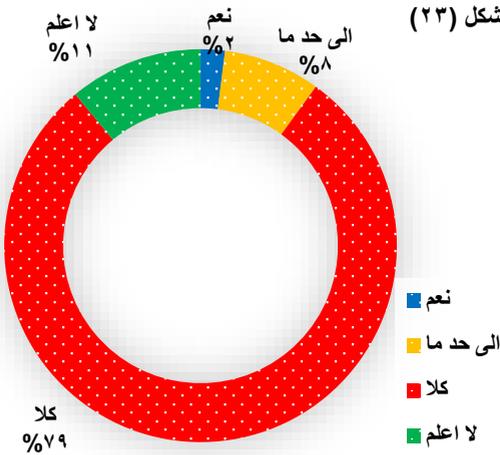
شكل (٢٠)



- ٣٥,٩% من المبحوثين يعتقدون من الضروري اعتماد معايير الكثافة السكانية ومحرومية المحافظة واقتصادياتها مجتمعة في توزيع حصص المحافظات من التخصيصات المالية ضمن الموازنة، لتحقيق العدالة في توزيع الثروات على المستوى الجغرافي وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا سيما ان محافظة المنى هي من المحافظات الأشد حرماناً ونسبة ٥٢% من المواطنين هم دون مستوى خط الفقر. كما هو واضح في الشكل (٢١).



- وإن ٧٩٪ من المبحوثين يرون ان أنفاق المبالغ المخصصة لمحافظة المثني لم يؤد الى اشباع احتياجات مواطني المحافظة المتزايدة. الشكل (٢٢). لأن الحكومة الاتحادية والمحلية لم توفيق في توزيع تلك المبالغ بشكل عادل على القطاعات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر. كما أشار الى ذلك عدد من المبحوثين ونسبتهم ٧٩٪. الشكل (٢٣).



- وان السبب يعود كما أكده المبحوثون وبنسبة ٤٢٪ الى ان الحكومات المحلية لم تستمع لآراء الجمهور. إضافة الى ١٦,٤٪ منهم يعتقدون ان الحكومة تفعل الصواب. الشكل (٢٤) يبين ذلك.



الاستنتاجات

١- مؤشر الشفافية:

يلخص مدى إتاحة وتوفر المعلومات والوثائق المتعلقة بالموازنة العامة والمحلية للجمهور وإمكانية الاطلاع عليها، لمعرفة التوجهات الاقتصادية / الاجتماعية للحكومة، الاتحادية او المحلية، وأولوياتها وسياساتها وبرامجها.

ان نتائج الاستبيان تقود الى:

- إن المعرفة بما تعنيه الموازنة العامة مراحلها ومصادر إيراداتها، محدودة ولا تشمل المراحل المختلفة للموازنة.
- شرائح واسعة من المجتمع لم تطلع، وعلى مدى سنوات على الموازنات العامة، فضلاً عن ذلك الأغلبية العظمى من محافظة المثني لم يتاح لهم الاطلاع على الموازنة المالية المحلية على تفاصيلها وتوزيع الانفاق وكفاءته.
- الاكتفاء فقط بنشر مشروع قانون الموازنة العامة والموازنة بعد إقرارها، دون توضيح تفاصيلها، وإتاحة الوصول الى بياناتها ووثائقها التي تقاس عليها شفافية الموازنات، من بينها التقارير الدورية والحسابات الختامية.
- لم تقوم الحكومة الاتحادية ولا الحكومة المحلية في المثني بإعداد ونشر نموذج مبسط للموازنة او ما يطلق عليه بـ(موازنة المواطن) يوضح للمواطنين الإيرادات المالية وكيفية انفاقها، والجهات المسؤولة عن ذلك.
- معرفة الحق في الوصول الى المعلومات والوثائق المتعلقة بالموازنة، لا يكفي لتوطيده وممارسته بدون معرفة الأطر القانونية التي تكفل هذا الحق.
- يحمل المواطنون السلطتين التنفيذية والتشريعية، على المستوى الوطني، والحكومة المحلية في المثني مسؤولية عدم إشاعة تفاصيل الموازنات وبياناتها وتمكين المواطنين من معرفتها.

٢- مؤشر المشاركة:

تتعزز الثقة بين المواطن والحكومة الاتحادية او المحلية، عندما يقوم المواطنون بالمشاركة في المراحل المختلفة من الموازنة، وفي تحديد الأولويات ذات الجدوى، والتي تنعكس على مستوى حياتهم ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، وان تحسين مستوى المشاركة يؤشر على مستوى القناعة بأهمية الانفتاح على المواطنين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية / المالية...

لقد بينت نتائج الاستبيان الآتي:



- ضرورة الاستماع الى رأي المواطنين وحقهم في رسم السياسات الاقتصادية التي تعكس مصالحهم الحيوية.
- عدم معرفة اغلبية مواطني المحافظة بالتشريعات القانونية التي تؤطر حق المواطن في المشاركة بصياغة الموازنة العامة والمحلية، ومراقبة تنفيذها.
- ضرورة ان تقام حوارات مباشرة (ندوات، مؤتمرات، ...) مع المواطنين من قبل الحكومة الاتحادية والبرلمان والحكومة المحلية في جميع مراحل الموازنة، لتعزيز استجابتها لاحتياجات الشعب وتنازل رضاه، من خلال رفع كفاءة الانفاق وتقليل الهدر بالمال العام.
- ان منظمات المجتمع المدني هي الجهة الامثل للقيام بمهمة التواصل مع الجمهور، والقادرة على تبني ونقل مقترحات المواطنين فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة الاتحادية والمحلية، وتعزيز المشاركة في تقييم المشاريع والخدمات التي تضمن حياة المواطنين.
- من أعلاه يتضح ان كلا الحكومتين الاتحادية والمحلية لا تتيح الفرص المناسبة للمواطنين للمشاركة في جميع مراحل الموازنات الاتحادية والمحلية.

٣ - مؤشر التقييم:

- في ظل القدر الضئيل جداً للرقابة الفعالة على تنفيذ الموازنة من قبل المؤسسات المعنية كالبرلمان وأجهزة الرقابة العليا، وغياب الرقابة الشعبية والسياسات التي تعيق مشاركة الجمهور في كل مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة، جاءت نتائج التقييم كالاتي:
- ما عدا قطاع الدفاع والداخلية، جميع القطاعات ذات البعد الخدمي والانتاجي لم تنال ما يكفي من التخصيصات المالية، فضلاً عن سوء توزيع الانفاق وانخفاض مستوى كفاءته، فالخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والخدمات البلدية)، لم تقدم ما يشبع احتياجات المواطنين وحياتاً توظف سياسياً في ظروف معينة، وقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والآثار والإسكان تعاني من اهمال شديد، وهي من القطاعات التي لها أثر في زيادة الموارد المالية وتوفير فرص عمل حقيقية للعاطلين من الشباب.
 - الكثافة السكانية ودرجة المحرومية واقتصاديات المحافظة هي المعايير التي يجب اعتمادها في توزيع التخصيصات المالية على المحافظات وضمن الموازنة، لضمان تحقيق العدالة والحد من ظاهرة الفقر والبطالة التي تعاني منها محافظتنا ومنها محافظة المثنى.
 - عدم اشراك المواطنين في رسم السياسات الاقتصادية / المالية واتخاذ القرارات، وعدم اتاحة المجال امامهم لتحديد الأولويات التي تحتاجها المجتمعات المحلية، ومنها المجتمع المحلي في المثنى، أدى الى اتساع الفجوة وانعدام الثقة بين الحكومة، اتحادية كانت او محلية، وبين المواطنين، وما امتعض المجتمع المحلي في المثنى من أداء الحكومة المحلية الا انعكاس لسياسات ابعاد المواطنين عن ممارسة حق المشاركة في الشأن العام.



التوصيات

من أجل رفع مستوى شفافية الموازنات الاتحادية والمحلية، ومستوى مشاركة المواطنين في مراحلها المختلفة، لضمان كفاءة الانفاق وتوزيعه بشكل عادل على المستوى الجغرافي للبلد ومستوى القطاعات الخدمية والإنتاجية، بما يعزز المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للموازنة باتجاه تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير شروط الحياة الكريمة للمواطنين وتعال رضاهم ويحجب البلد الاضطرابات الاجتماعية المزمنة. لذا نأمل ان تنال التوصيات ادناه الانتباه والتبني من قبل الجهات الفاعلة:

أولاً: توصيات موجهة للحكومة الاتحادية ومجلس النواب.

- تمكين المواطنين من ممارسة حق المشاركة في الشؤون العامة، الوارد في المادة / ٢٠ من الدستور العراقي ٢٠٠٥.
- ضرورة تنفيذ آلية التعاون المشترك بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية للمراقبة والاشراف، التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء في شهر كانون الثاني ٢٠١٩، لما لهذه الآلية من أثر إيجابي في تعزيز الشفافية والثقة في الحكومات المحلية.
- الالتزام بالمبادئ والمعايير الأساسية لشفافية الموازنة العامة ونشر البيانات والمعلومات والوثائق والتقارير المتعلقة بها على المواقع الالكترونية، والواردة في الفصل العاشر / الشفافية، المادة ٥٠ / ثانياً من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.
- اعتماد موازنة (البرامج) بدلاً عن موازنة (البنود)، لضبط الأهداف وقياس الإنجاز وكفاءة الانفاق ووقف عمليات الهدر الكبيرة للمال العام.
- رفع مستوى الانفاق على القطاعات الإنتاجية، لتنويع مصادر الدخل الوطني، وتوفير فرص عمل حقيقية.
- نشر مشروع قانون الموازنة الاتحادية والموازنة المقررة وتفاصيلها وتقارير التنفيذية الدورية والحسابات الختامية في اوقاتها محددة.
- اعداد وتقديم موازنة مبسطة (موازنة المواطن) تتيح للمواطنين الاطلاع على تفاصيلها ببسر، وتعزيز قدرتهم على الفهم الصحيح للموازنة العامة الاتحادية، قبل إقرارها ومعرفة الجهات المسؤولة عن تنفيذها وتمكينهم من تقديم مقترحات ملائمة تخدم المجتمع.



- وضع الإجراءات، وضمن الأطر القانونية، الكفيلة بتوسيع دائرة النقاش ومشاركة الجمهور في جميع مراحل الموازنة، كخلق حلقات تداولية لمناقشة أسس واهداف الموازنة وتفاصيل بياناتها ومراجعة تقاريرها كافة.
- ان تقوم اللجان النيابية الوزارية بتدقيق ونشر تقارير تنفيذ الموازنة عبر الانترنت، لاطلاع المواطنين على مستويات التنفيذ وكفاءة الانفاق.
- انفتاح نواب محافظة المثنى في مجلس النواب على مواطني المحافظة، وعقد ندوات لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية وتمكينهم من المشاركة في طرح المقترحات والتعديلات بما يخدم المحافظة قبل اقراره في مجلس النواب.

ثانياً:

توصيات موجهة لمحافظة المثنى ودوائرها الرقابية ومجلسها / إذا ما تم رفع قرار التجميد عن مجالس المحافظات /:

- اعلان مشروع الموازنة المحلية للمحافظة في وسائل الاعلام، وعقد الندوات والمؤتمرات لإتاحة الفرص لمشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صياغة واعداد موازنة المحافظة، لتحديد المشاريع التي يحتاجها المجتمع المحلي، كما جاء في المادة / ٧ خامساً الفقرة (٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل، ومتابعة تنفيذها والتأكد من أنها تحقق الأهداف والنتائج المتوخاة لبناء الثقة مع الحكومة المحلية بدلاً من الامتعاض منها.
- اعداد موازنة مبسطة (موازنة المواطن) ونشرها على المواقع الالكترونية لإشاعتها بين شرائح المجتمع لتوضيح تفاصيلها وتوزيع الانفاق، والجهات المسؤولة عن تنفيذها.
- لتلافي الخلل في توزيع الانفاق وافتقاره للموضوعية والعدالة يتطلب زيادة الانفاق على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وقطاع السياحة والإسكان، لتحقيق إيرادات مالية للمحافظة، وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب العاطلين وإشباع المواطنين باحتياجاتهم الضرورية للحياة الكريمة.
- ان يكون الانفاق على القطاعات الخدمية يتسم بالبعد الاستراتيجي لتحقيق أفضل الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والخدمات البلدية) للمواطنين وان لا يرتبط تقديم الخدمات بأهداف سياسية ضيقة.
- ان يقوم مجلس المحافظة بدوره الرقابي المسؤول وعلى لجانه الرقابية اعداد تقاريرها الدورية المتعلقة بالإيجاز وكفاءة الانفاق ونشرها على المواقع الالكترونية.
- ضرورة تفعيل الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية في المحافظة ليشمل جميع الدوائر ومشاريعها والمشاريع الوزارية، ونشر التقارير والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لعقد الندوات وإعلان ومناقشة التقارير الرقابية مع المواطنين.



ثالثاً

توصيات موجهة لمنظمات المجتمع المدني والاعلام:

- ان تقوم منظمات المجتمع المدني ومن خلال نشاطاتها المختلفة برفع وعي المواطن بأهمية الموازنات وشفافيتها ودورها في رسم توجهات البلد الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، فضلاً عن ضرورة تعزيز دورها في نصرة المواطنين لنيل حقهم في المشاركة بصياغة السياسات الاقتصادية التي تقرر مصيرهم.
- ان يأخذ الاعلام دوره في نشر كل ما يتعلق بالموازنات الاتحادية والمحلية من معلومات ووثائق واشاعتها لإتاحة الفرص امام المواطنين للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم حولها، من خلال وسائله المختلفة.